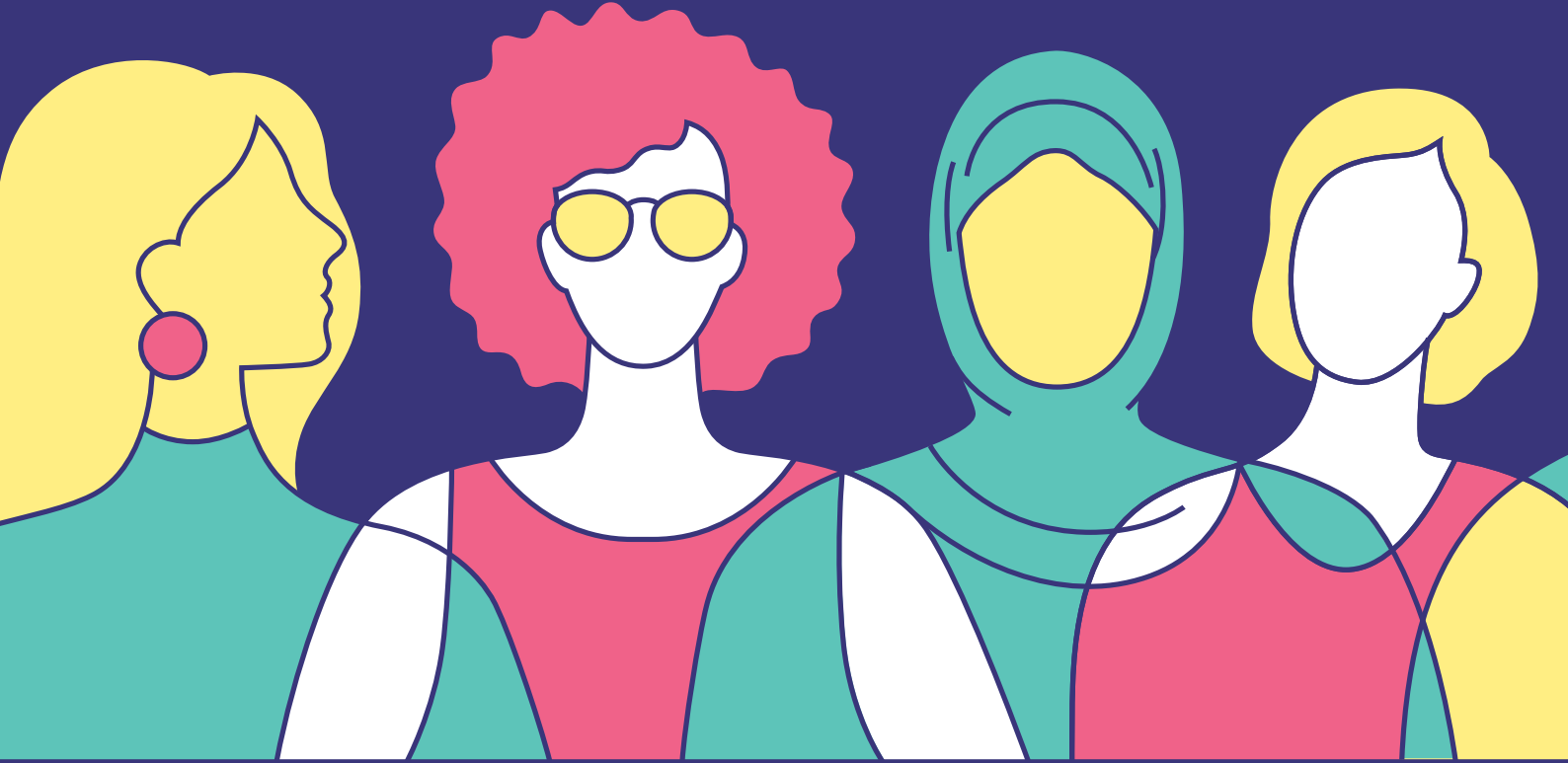


مشاركة المرأة في السياسة في لبنان

وحدود التمكين في إطار
مشاريع المساعدات



الفريق

الباحثة

غابرييلا ناصيف

مسؤولة البرامج

ميا بوخالد

نائبة المديرية، المطبوعات

ليا يمين

المديرة

د. ماري نويل أبي باغي

ترجمة

رندة بعث

تصحیح لغوي

شادبا نهرا

التصميم والتخطيط

نايلا يحيى

٢.٠ ————— مقَدِّمة

٤.٠ ————— المنهجية

٦.٠ ————— نساء مُمكنات،
مواطنات مُمكنات

١٤.٠ ————— تمكين المرأة السياسي
ومبادرات مشاركة المرأة
في السياسة في لبنان،
٢٠٠٩-٢٠١٩

٢٧.٠ ————— التحليل والخلاصة

مقدّمة

تعيين أربع وزيرات، وهو إنجازٌ يستحقّ الإشادة به لأنه سابقةٌ في تاريخ البلد، فإنّ عددهنّ لا يشكّل إلّا ١٠ بالمئة من عدد الوزراء.^٧

لا تُعزى النِسب المنخفضة لمشاركة المرأة في السياسة إلى نقص تمثيلها في المواقع السياسية الرسمية فحسب، بل تعكس أيضًا وضع المرأة في لبنان بصفقتها «مواطنة من الدرجة الثانية».^٨ ولقد تمّ توثيق العوامل البنوية العديدة التي تُديم هذا الواقع توثيقًا جيّدًا، بما في ذلك قوانين الأحوال الشخصية، والتصورات الاجتماعية التي تربط المرأة بالعوامل الخاصّة في الأسرة والمنزل،^٩ ومحدودية

لا تُعزى النِسب المنخفضة لمشاركة المرأة في السياسة إلى نقص تمثيلها في المواقع السياسية الرسمية فحسب، بل تعكس أيضًا وضع المرأة في لبنان بصفقتها «مواطنة من الدرجة الثانية».

الحماية القانونية التي تحظى بها المرأة،^{١٠} والتفاوت بين الجندين كمواطنين بشكل عام،^{١١} غير أنّ البحث في دور المرأة النوعي في السياسة اللبنانية أقلّ شمولًا.^{١٢، ١٣} تركّز الأدبيات الموجودة أوّلًا على العوامل

يأتي موضوع مشاركة المرأة في السياسة في لبنان في وقته تمامًا. فمنذ السابع عشر من تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١٩، اندلعت التحركات الاجتماعية في جميع أنحاء البلاد ردًا على إجراءات زيادة التقيّف التي تمثّلت ذروتها في ضريبة الاتّصالات عبر الإنترنت (VoIP) أو ما يُعرّف بـ«ضريبة الواتساب».^١ استجاب اللبنانيون من كلّ طائفة وطبقة ونوع اجتماعي للدعوات إلى ثورةٍ غير طائفية و«غير سياسية».^٢ فخرجوا إلى الشوارع، ما أدّى إلى استقالة رئيس الوزراء سعد الحريري في ٢٩ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١٩.^٣ وفي مشهدٍ مألوفٍ رأيناه في الانتفاضات السودانية في ٢٠١٨ وفي تشيلي والعراق في ٢٠١٩، تيوّأت المرأة الصّدّارة مرّةً أخرى. في أحد الأماكن، ظهرَ تسجيل فيديو لشابّة باتت الآن رمزًا للتحركات الاجتماعية، وهي تركل حارسًا شخصيًا مسلّحًا لمنعه من مهاجمة المحتجّين؛ وفي مكانٍ آخر، تشكّلت سلسلة من أكثر من ثلاثين امرأة وهنّ متشابكات الأيدي لفصل المحتجّين عن شرطة مكافحة الشغب في ساحة رياض الصلح.

لكنّ الواقع الذي تنقله هذه الصور وتقارير وكالات الأخبار عن احتجاج النساء لا ينعكس في الواقع الاجتماعي السياسي في لبنان. فقد احتل لبنان في عام ٢٠١٨ المرتبة ١٤٧ من أصل ١٤٩ بلدًا وفق المؤشّر العالمي للفجوة بين الجندين، ما يُشير إلى أحد أدنى مستويات مشاركة المرأة في السياسة في المنطقة.^٤ عجزت المرأة اللبنانية عن خرق «الحاجز السياسي الخفي»، وما زال التقدّم الذي تحرزه تدريجيًا. على سبيل المثال، وعلى الرغم من أنّ انتخابات عام ٢٠١٨ النيابية قد سجّلت أعلى نسبة من المرشّحات في تاريخ البلد، فإنّ أقلّ من ٥ بالمئة من المقاعد النيابية التي يبلغ عددها ١٢٨ مقعدًا تحتلّها الآن نساء.^{٥، ٦} على نحوٍ مماثل ورغم

شكل تقييم البرامج وتوصيفات برامجية قصيرة. عمومًا، لا تطرح هذه الوثائق أي تحليل ناقد للمشهد الاجتماعي الاقتصادي في لبنان، ولا تستطيع بالتالي تفسير أثر هذه المبادرات المخيَّب للأمال. فلماذا لم تنجح هذه البرامج في دفع عدد كبير من النساء إلى المناصب السياسية الرسمية؟

يسعى هذا التقرير إلى الإجابة عن هذا السؤال وسدّ الثغرات في الأدبيات التي تتناول مشاركة المرأة في السياسة وتمكينها، وذلك بإجراء مسح لمبادرات تمكين المرأة السياسي وتمكينها من المشاركة في السياسة في لبنان بين العامّين ٢٠٠٩ و٢٠١٩، وبتحليل تأثيرها المشترك في ظلّ الوضع الراهن لمشاركة المرأة في السياسة. يبدأ التقرير بنقاش عامّ حول تمكين المرأة السياسي ومشاركتها في السياسة، ويتعقّب تأثير التطوّر التاريخي لهذين المفهومين عمومًا على هيكلية مبادرات تمكين المرأة السياسي وتمكينها من المشاركة في السياسة في لبنان. ثمّ يحلّل التقرير كيف أدّت الافتراضات التي تقوم عليها تعريفات مشاركة المرأة في السياسة إلى نتائج متواضعة لمشاريع تمكين المرأة السياسي وتمكينها من المشاركة في السياسة، مستدلًا بالوقائع المستمّدة من مجموعة من المبادرات المنفّذة في لبنان. أخيرًا، يقدّم التقرير مسحًا أوسع لمبادرات تمكين المرأة السياسي وتمكينها من المشاركة في السياسة في لبنان بين العامّين ٢٠٠٩ و٢٠١٩.

البنوية المتنوّعة التي تحوّل دون مشاركة المرأة في السياسة، كالنزعة الطائفية والزيائية السياسية والنزعة العائلية السياسية.^{١٤} وكما تجادل كل من منار زعيتر وسارة المصري، في استثناءٍ لافتٍ لهذه الأدبيات، فإنّ التركيز على العوامل البنوية، رغم أهميته، لا يمكنه أن يفسّر تجارب النساء الفردية في هذه النظم وداخلها. فالتحليلات على المستوى الجزئي أساسيةٌ لأيّ نقاش عن مشاركة المرأة في السياسة في لبنان، ومن شأنها أن تُعطي إطارًا أوسع لفهم مشاركة المرأة في السياسة خارج الهياكل السياسية الرسمية.^{١٥}

يبرزُ نقصٌ آخر في هذه الأدبيات التي تتناول مسألة مشاركة المرأة في السياسة في لبنان، وهو يتمثّل في تحليل دور التنمية الدولية والمبادرات المعتمدة على المانحين التي تركّز على «التمكين». تُعتبّر برامج تمكين المرأة السياسي (WPE) وبرامج مشاركة المرأة في السياسة (WPP) واسعة النطاق في لبنان. ورغم أنّ البرامج تركّز على مجموعة من القضايا، إلا أنّها تتشارك الهدف عينه إلى حدّ كبير: زيادة المشاركة الرسمية للمرأة في السياسة. حتّى الآن، لم يتمّ إجراء أيّ مراجعة منهجية لتدخّلات المانحين في المبادرات التي تُعنى بتمكين المرأة السياسي ومشاركتها في السياسة، لا على الصعيد العالمي ولا على الصعيد المحلي.^{١٦} كما أنّ وكالات المانحين وشركائهم المحليين هم الذين يقدّمون المعلومات عادةً على

المنهجية

التي تُوجّه إلى هذين المصطلحين واستخدامهما؛ وكذلك أفضل الممارسات المرتبطة بالمشاريع التي تُجمَع بشكل عام في إطار برمجة تمكين المرأة السياسي أو مشاركتها في السياسة، والمنقّدة باستخدام مساعدة رسمية من المانح. ويشكّل ذلك تمهيدًا للمناقشة التالية في القسم الرابع الذي يتناول برمجة تمكين المرأة السياسي ومشاركتها في السياسة في لبنان بين العامّين ٢٠٠٩ و٢٠١٩.

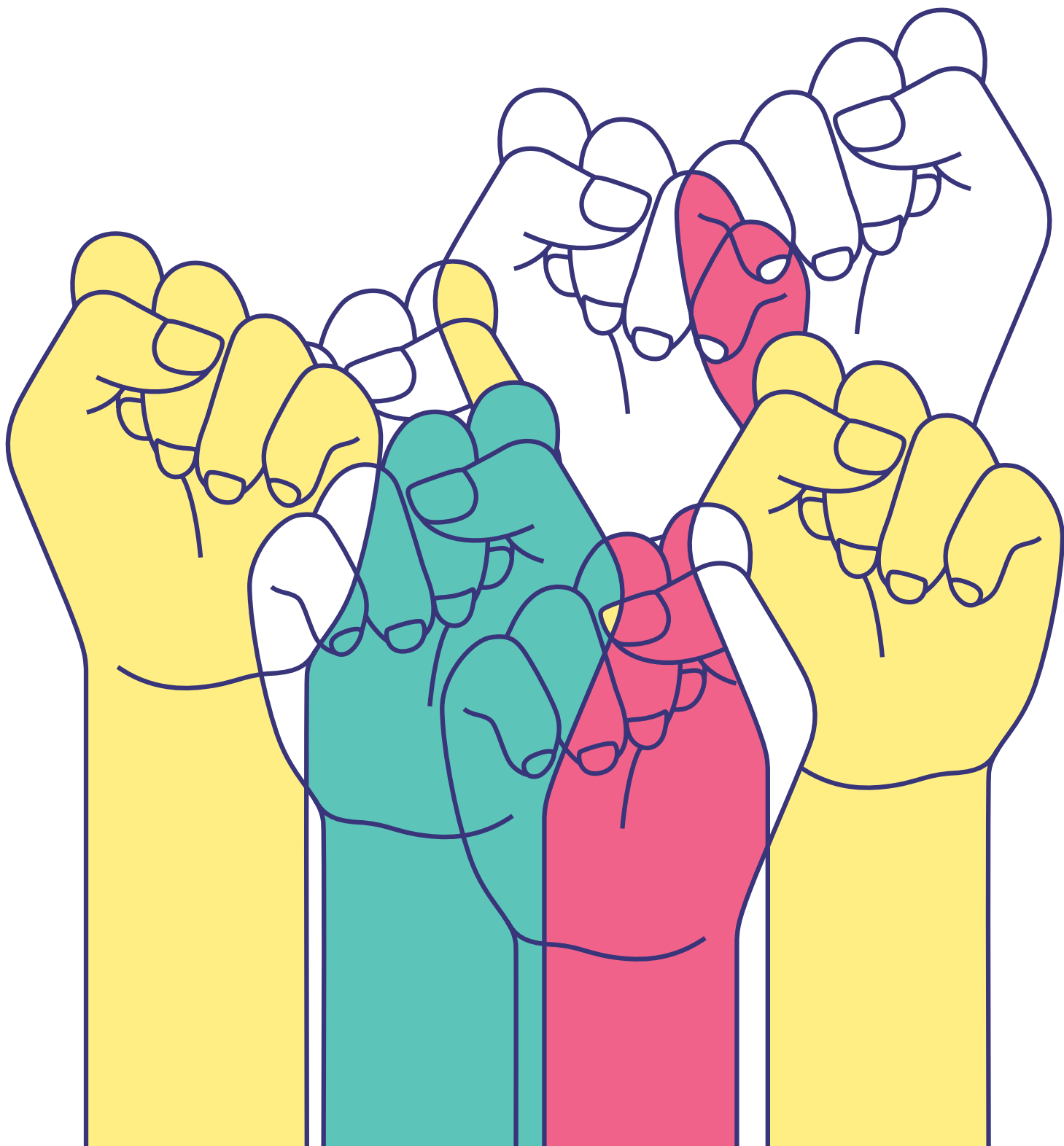
يقدم القسم الرابع لمحةً عامة عن بعض برامج تمكين المرأة السياسي ومشاركتها في السياسة في لبنان بين العامّين ٢٠٠٩ و٢٠١٩. بدأ بحثٌ أولي حول مشاريع تمكين المرأة السياسي ومشاركتها في السياسة مع تركيزٍ على ما يقارب ١٠ منظمات عُرِفَتْ بأنّها أجرت مثل هذه البرامج اعتمادًا على خبرة مركز دعم لبنان السابقة، وعلى مستشارة الأبحاث التي ساعدت في جمع البيانات من أجل وضع هذا التقرير. أُضيفت إلى هذه المعلومات مراجعة للمواقع الإلكترونية لهذه المنظمات، واستُتبع ذلك بتحليل شامل للمواقع الإلكترونية الخاصّة بالشركاء التنفيذيين، أو المنظمات المذكورة كشركاء في المشاريع، والمستفيدين من المشروع، أينما وحيثما أمكن. وبما أنّ معظم المعلومات حول المشاريع المناقشة هنا مُستمدّة من المواقع الإلكترونية الخاصّة بالمنظّمات التي تقوم بالتنفيذ، فقد بُدِلَ جهدٌ للتحقّق من هذه المعلومات باستخدام مصادر أخرى، كالمنافذ الإعلامية (النهار أو دايلي ستار) ووسائل التواصل الاجتماعي والمدوّيات ومقاطع الفيديو على موقع يوتيوب، إضافةً إلى ثلاث مقابلات غير رسمية. وبعد بحثٍ أولي، جُمِعَت مبادرات تمكين المرأة السياسي ومشاركتها في السياسة وفق أربع ركائزٍ أولية ترتبط بمحاور تركيز تلك البرامج: زيادة تمثيل المرأة الوصفي؛ وتعميم

يسعى هذا التقرير إلى الاستجابة للفجوات الراهنة في الأدبيات التي تحلّل مبادرات المانحين لتمكين المرأة السياسي وتمكينها من المشاركة في السياسة في لبنان. يطرحُ التقرير السؤال التالي: ما الذي يفسّر الفجوة الراهنة بين مبادرات المانحين لتمكين المرأة السياسي وتمكينها من المشاركة في السياسة من جهة، وبين استمرار انخفاض معدّلات مشاركة المرأة في السياسة والتمكين السياسي المنخفض عمومًا في لبنان من جهة أخرى؟

للإجابة عن هذا السؤال، يبدأ التقرير بمراجعة دقيقة لمصطلحي «تمكين المرأة السياسي» و«مشاركة المرأة في السياسة»، ويسلّط الضوء على علاقة كلٍّ منهما بالآخر، فضلًا عن علاقتهما بحقولٍ أوسع، وتحديدًا التنمية الدولية ومساعدة المانحين الرسمية (ODA) والنظرية النسوية، لا سيّما بالصلة مع الممارسات التنموية. تبدأ هذه المراجعة عمومًا بظهور الحركة النسوية الدولية في أعقاب اجتماعات التنمية الدولية، كمؤتمرات المرأة الثالث والرابع في نيروبي وبيجين على التوالي، وبالتزامن أيضًا مع وضع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة (سيداو). وقد أولي اهتمامٌ خاصٌّ للصحف الأكاديمية المكّسة للقضايا المتعلّقة بمشاركة المرأة في السياسة ومساواة المرأة والنظرية النسوية في التنمية الدولية. واستُكْمِلَ ذلك على نحوٍ خاصٍّ بمراجعة للمنشورات غير الرسمية والأبحاث والمواد الأخرى التي أصدرتها الأمم المتّحدة ومنظّماتٌ أخرى حكومية دولية أو عالمية. يلخّص القسم الثالث من هذا التقرير تلك المعلومات ويقدم لمحةً عامّة عن كيفية تطوّر مصطلحي «تمكين المرأة السياسي» و«مشاركة المرأة في السياسة»، بما في ذلك كيفية استخدام المصطلحين حاليًا، على الصعيد النظري وعلى صعيد الممارسة التنموية؛ كما يستعرض الانتقادات

وشهادات المشاركين. ولا بدّ من التذكير بأنّ معظم هذه المعلومات استُقيت من مواقع المانحين الإلكترونية، وكذلك من مواقع شركائهم المنقّذين، وهو أمرٌ ينصرف إليه التحليل في القسم الخامس.

مفهوم النوع الاجتماعي؛ ودعم منظمات المجتمع المدني وشبكاتهِ؛ وأخيرًا زيادة قدرة الناخبات. وتمّ إدراج المعلومات المتعلقة بميزانية المبادرات عندما توافرت، وكذلك النشاطات البرامجية النوعية



نساء ممكنات، مواطنات ممكنات

وضع تمكين المرأة في سياقه: نظرية التنمية والانتقادات النسوية

المالية وغيرها من الموارد المادية لا تستطيع وحدها ضمان التمكين؛ فعلى عكس أطر التنمية المعيارية، يختلف الحل الهادف لتمكين المرأة باختلاف السياقات. وعضواً عن ذلك، يتطلّب تمكين المرأة الحقيقي تحليل علاقات السلطة المحلية.^{١٨}

في المقابل، وعلى الصعيد الدولي، اكتسب مفهوم «تمكين المرأة» قوةً وزخماً في العقد الذي حدّته الأمم المتحدة للمرأة.^{١٩} آنذاك، واجهت الممارسين في المجال التنموي انتقادات قاسية بسبب إغفال مشاريع التنمية للبعد الجندي. وفي مختلف السياقات ضمن بلدان الجنوب، استمرّ فشل نظرية التنمية الكلاسيكية التي وضعت مفهوم «مشكلة» الفقر وغيرها من القضايا الاجتماعية بوصفها

يقترن مصطلح «التمكين» بتاريخ طويل. ينسبه البعض إلى الباحث الأكاديمي باولو فريري (١٩٧٣) الذي طرحَ نظريةً تنصّ على أنّ «التوعية» أو «الإدراك العميق لبيئة الفرد الاجتماعية السياسية» هو الأمر الوحيد الذي يمكن أن «يلهم» الأفراد لتحديّ التفاوت الاجتماعي.^{١٧} ويقول آخرون إنّ المصطلح نشأ في شبكة للناشطات والباحثات الأكاديميات العالميات، كانت في بداية الأمر بلداناً في الجنوب، تُعرّف جماعياً باسم «بدائل التنمية مع المرأة من أجل عصر جديد» (DAWN). وبسبب قلق أعضاء هذه الشبكة من تأثير أطر التنمية المعيارية في النساء ذوات البشرة الملونة الفقيرات في بلدان الجنوب، بدأن باستخدام تعريفٍ أكثر شموليةً لمصطلح «تمكين المرأة». وهنّ يرينّ أنّ الموارد

عند هذه النقطة، بدأت «شبكة بدائل التنمية مع المرأة من أجل عصر جديد» تقترح ما سيُعرف تحت تسمية «مقاربة تمكينية» بالنسبة إلى قضايا النوع الاجتماعي والتنمية.^{٢٤} لم تكن المرأة «مشكلة» ينبغي أن تحلها نظرية التنمية؛ فهي مشاركة فعّالة يمكنها، إذا ما استُشِيرت، أن تقدّم تحليلات نقدية لكيفية عمل التنمية فعليًا على أرض الواقع. وإذا ما وضعنا جانبًا مسألة النوايا، فلم يكن بوسع النقاشات الدولية التي بدأت في بلدان الشمال، من قبيل المرأة في التنمية والمرأة والتنمية، أن تعبر عن التجارب اليومية للنساء اللواتي يعشن في بلدان الجنوب.^{٢٥} وبدلاً من الافتراض بأن كل النساء يحتجن إلى الأمور عينها للتقدّم، كما جادلت الشبكة، فإنّ النسويات التنمويات بحاجة إلى الانتباه إلى ما تحتاجه النساء أنفسهنّ وما يرغبن به. اقترنت

مشكلةً ستحلّها «الخبرة الشمالية» وتفاقم الأمر بحقيقة أنّ نظرية التنمية الكلاسيكية واصلت إدامة الأدوار الجندرية المعيارية.^{٢٠}

لكنّ الانتقادات النسوية للتنمية الكلاسيكية، ولما يكفل النجاح في تمكين المرأة عالميًا، كانت منقسمة. فقد جادلت بعض النسويات، ممّن عُرفن لاحقًا بمدرسة «المرأة في التنمية (WID)»، بأنّ نظريات التنمية الراهنة افترضت أنّ المرأة لا تستطيع أن تكون عنصرًا فاعلاً في التنمية الاقتصادية، فحذفن المرأة تمامًا من مشاريع التنمية. جادلت هذه المدرسة الفكرية، باستخدام مقارنة نسوية ليبرالية، بأنّ المرأة مساوية للرجل، ولهذا السبب فإنّ دورها في التنمية الاقتصادية لا يقلّ أهميّة عن دوره. وللتخفيف من حدّة الفقر ومن ثمّ تحديث بلدان الجنوب، كان لا بدّ من إشراكها في مشاريع التنمية.^{٢١}

فإنّ تعريف «تمكين المرأة» هذا فرديّ، ولا يُراعي انخراط المرأة فعليًا في أنظمة قمع متباينة تتجاوز النوع الاجتماعي.

ثمّة مدرسة فكرية أخرى، تُعرّف بإسم «المرأة والتنمية (WAD)»، وهي تعتبر أنّ مجرد إضافة المرأة إلى سياق التنمية لن يحلّ القضايا الكامنة التي تُديم التفاوت بين الجندرين، كالمؤسّسات الذكورية والتراتبيات في السلطة.^{٢٢} لاحقًا، جادلت مدرسة المرأة والتنمية بأنّ النوع الاجتماعي، بوصفه فئة اجتماعية، يعمل على نحو مختلف في السياقات المتنوّعة. بالتالي، فإنّ أيّ تحليل لعدم مساواة المرأة بالرجل ينبغي أن يحلّل أيضًا البنية الاجتماعية السياسية الأوسع التي تقع ضمنها بعض النساء. بالنسبة إلى كثير من مؤيدي مدرسة المرأة والتنمية، عنى ذلك تركيزًا نوعيًا على علاقة المرأة التاريخية بالاستغلال، ودورها ضمن تقسيم العمل بين الجندرين، أو مسؤوليات العمل المخصّصة للرجل والمرأة استنادًا إلى الأدوار الجندرية المعيارية.^{٢٣} ونظرًا إلى ارتباط مدرسة المرأة والتنمية ارتباطًا وثيقًا بالانتقادات النسوية الاجتماعية المسيطرة حول عدم المساواة بين الجنسيتين، فقد شدّدت هذه المدرسة على أهمية فهم عدم المساواة بين الجنسيتين من خلال المنظور التاريخي؛ فعلى سبيل المثال، تبدو ضروب عدم المساواة بين الجندرين مختلفة تمامًا في أعقاب الاستعمار عمّا تبدو عليه في الأمم الصناعية في بلدان الشمال.

«المقاربة التمكينية» بقدرتها المرأة في بلدان الجنوب على الرّدّ على المبادرات التنموية التنازلية. وتضمّن هذا المفهوم مطلبًا سياسيًا بتحدّي الهياكل السائدة سعت «المقاربة التمكينية» إلى إعادة توزيع السلطة حرفيًا على المجموعات المهمّشة التي باتت لاحقًا أكثر جهوزيةً لتحديّ ضروب القمع المتعدّد الجوانب بطريقةٍ لم تكن النظرية التنموية قادرةً على اتّباعها.^{٢٦}

وبحلول منتصف العقد التاسع من القرن العشرين، باتت عبارة «تمكين المرأة» عبارةً جديدةً وقويةً ورائجة، وكذلك «هدفًا مقبولًا من دون انتقاد»، ليس في صفوف ممارسي التنمية النسوية فحسب، بل كذلك في صفوف المنظّمات العالمية، مثل الأمم المتّحدة.^{٢٧} وبعد أن قدّم المؤتمر العالمي الرابع

التفاوتات الاجتماعية. وحيثما التقطت المنظّمات الدولية تمكين المرأة بوصفه مفهومًا بالغ الأهمية، «أسقطت» استراتيجيًا المطالب السياسية الأكثر راديكالية والتي تقتضي تحدّي الهياكل الاجتماعية المُسيطرة.^{٣٩} نتيجةً لذلك، فإنّ تعريف «تمكين المرأة» هذا فرديّ، ولا يُراعي انخراط المرأة فعليًا في أنظمة قمع متباينة تتجاوز النوع الاجتماعي، كالعرق والطبقة والإعاقة. وهذا أمرٌ إشكاليّ، أولًا، لأنّه يفترض أنّ النساء مجموعة اجتماعية متجانسة في أرجاء العالم يمكن «إضافتها» إلى معادلة تنموية محدّدة

المعني بالمرأة في عام ١٩٩٥ في بيجين مفهوم «تمكين المرأة» بطريقة أقرب إلى الطابع الرسمي، سُرعان ما أصبح «العصا السحرية» للتنمية، قوّة محرّكة تعريفيةٌ بدأَتْها تشمل كافة أشكال التمييز ضدّ المرأة.^{٣٨} كانّ بوسع تمكين المرأة أن يعني مجموعة من الأمور، بما في ذلك الوصول إلى الموارد المادّية وحقّ المرأة في التعليم وحمايتها من العنف القائم على النوع الاجتماعي.^{٣٩} وبالنسبة إلى آخرين، مثل نائلة كبير (١٩٩٤) وسريلانا باتليوالا (١٩٩٣)، عنى تمكين المرأة أيضًا التركيز على قدرتها على أن تقرّر خياراتها بنفسها، استنادًا إلى فهمٍ أوسع لسياقاتها الاجتماعية الخاصّة.^{٣٠،٣١} استلهمت جيتا سين (١٩٩٧) من باتليوالا وجدالت مثلها في أنّ تمكين المرأة يعني أكثر من التحكم بالموارد، ليشمل «تغيّرًا في علاقات السلطة لصالح أولئك اللواتي كان تحكمهنّ بحياتهنّ محدودًا في السابق».^{٣٢} وعنى التمكين «امتلاك القدرة والحقّ في التصرّف والنفوذ».^{٣٤}

اليوم، يبقى «تمكين المرأة» أولويّة قصوى في أجنّدت التنمية العالمية. وفق هذه الأجنّدت، من قبيل أهداف التنمية المستدامة، يمكن تعريف «تمكين المرأة» على نحوٍ واسع باعتبارها «سيرورة [سيرورات] تحصل المرأة من خلالها على الاستقلالية والحقّ في تقرير مصيرها».^{٣٥} «تمكين المرأة» هو إداةً مقياسٌ لفعالية المرأة، أو لقدرتها على تقرير خياراتها وتحقيق إرادتها.^{٣٦} وفي الممارسة، عنى ذلك تركيزًا على تمكين المرأة في حياتها اليومية عبر زيادة وصولها إلى الموارد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وبهذه الموارد، من المُفترض أن تحصل المرأة على «المكوّنات» اللازمة لتحقيق المساواة بين الجندرين في النظام العالمي الراهن.^{٣٧}

لا يزال التصرّو الراهن لمصطلح «تمكين المرأة» بوصفه معادلةً تنموية - «أضيفي» الموارد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، و«حرّكي» - قليل الاختلاف عن التصرّوات السابقة حول دور النوع الاجتماعي في النظرية والممارسة التّنمويّتين.^{٣٨} ولا تزال الانتقادات النسوية الأقدم التي قدمتها «كبير» و«باتليوالا»، من ضمن آخرين، قائمةً: على الرغم من أنّ منح المرأة وصولاً إلى موارد معيّنة يمكن أن يخفّف من حدّة الاحتياجات المالية والاجتماعية المُلحّة، إلّا أنّّه لن يغيّر النُظْم الأساسية التي تُديم التمييز بين الجندرين وغيره من

التصرّو الراهن لمصطلح تمكين المرأة

الموارد
الاقتصادية

+

الموارد
الاجتماعية

+

الموارد
السياسية

+

«حرّكي»

لإنتاج المساواة بين الجندين، أيًا كانت ارتباطاتها بالفئات الاجتماعية الأخرى. ثانيًا، يفترض هذا التعريف أنّ السلطة «شيءٌ ثمين»، أو أمرٌ يمكن «اكتسابه أو منحه أو استخدامه».^{٤٠} إنّه تعريفٌ تبسيطي للسلطة يُبقي من جانب واحد التراتيبات الاجتماعية القائمة على الصعيديّين المحليّ والعالميّ معًا. وهو يفترض أيضًا أنّ وكالات التنمية القوية المتموضعة في بلدان الشمال تستطيع «منح» السلطة للنساء في بلدان الجنوب اللواتي سيبقين لولا المساعدة «عاجزات».^{٤١،٤٢}

مقاربة «التمكين الليبرالية» هذه مغايرة لمقاربة «التمكين التحرّرية».^{٤٣} فمقاربة «التمكين التحرّرية» تتحدّى في آن معًا علاقات السلطة على الصعيد العملي، أو المادّي، وعلى الصعيد المجتمعي، وهي تعبّر عن الجذور السياسية الأكثر راديكالية لـ«تمكين المرأة»، مثلما عرّفته الناشطات والباحثات الأكاديميات المنتميات أصلًا إلى بلدان الجنوب.^{٤٤} وهي في آن معًا وسيلةٌ لتحقيق العدالة الاجتماعية عبر تمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا، وهدفٌ في ذاتها لإنهاء هياكل السلطة القمعية.^{٤٥} يُعيد «التمكين التحرّري» تركيز الانتقادات النسوية الأصلية التي تهدف إلى «مساءلة النظام الجندي للسيطرة البطريكية وزعزحته وفي نهاية المطاف تحويله».^{٤٦}

الافتراض الإشكالي في تعريفات تمكين المرأة لدى المنظمات الدولية

المرأة

+

معادلة
تنموية

=

المساواة بين
الجندين

تمكين المرأة السياسي ومشاركتها في السياسة: إجراء خاص مؤقت آخر؟

على نحوٍ أوسع، تنعكس هذه المقاربة في إبراز مجتمع التنمية الدولي لتعميم مفهوم النوع الاجتماعي كمنهج لتحليل عدم المساواة بين الجندرين، وفي نهاية المطاف كاستراتيجية لتصحيحه. يجادل مناصرو تعميم مفهوم النوع الاجتماعي بأنّ «نقص تمثيل المرأة وعدم بروز وجهات نظر المرأة» في الهياكل السياسية هو ما يؤدي إلى استمرار غياب «وجهات نظر المرأة» في السياسات والقانون.^{٤٩} ولا يؤدي هذا الغياب إلى مفاومة التمييز بين الجندرين فحسب، بل يُديم في نهاية المطاف تصوّر السياسة بوصفها مجالاً يهيمن عليه الذكور. لكنّ منطقيًا، يكمن الحلّ في زيادة تمثيل المرأة الوصفي باعتباره أسلوبًا لتصحيح هذا الخلل في التوازن.

على الصعيد العالمي، تركّز استراتيجيات تعميم مفهوم النوع الاجتماعي في السياسة عمومًا على دعم إيجاد كوتا أو حصّة للنساء في الهيئات الانتخابية، وعلى إنشاء آلية وطنية للنهوض بالمرأة (NWM).^{٥٠} يهدف كلٌّ من الآلية المذكورة - وهي «هيئة بيروقراطية تشمل مهمّتها [...] زيادة المساواة بين الجندرين» - والحصص النسائية بدايةً إلى تأسيس المساواة بين الجندرين عبر ضمان وصول النساء إلى جهاز الدولة.^{٥١،٥٢} تضع هذه الاستراتيجيات الأهمية الأولى على عاتق الدولة بصفتها فاعلاً قائداً في تحقيق المساواة بين الجندرين، وتفترض أنّ التغيّرات على مستوى الدولة سوف «تنتقل» في نهاية المطاف إلى مجالات الحوكمة الأخرى على الصعيدين البلدي والمحلي.^{٥٣}

لكنّ الخلط بين تمكين المرأة السياسي وتمثيلها في المواقع السياسية الرسمية إشكاليٌّ لعددٍ من الأسباب. فهذه المقاييس هي، مرّةً أخرى، فردانية و ذرائعية، ولا تأخذ بالضرورة في الحسبان المشهد الاجتماعي الأوسع الذي تصل المرأة فيه

تندرج النقاشات الأوسع حول «تمكين المرأة» ضمن التعريفات الراهنة لتمكين المرأة السياسي ومشاركتها في السياسة. فبالنسبة إلى الممارسين في مجال التنمية، تمكين المرأة السياسي هو مؤشّر أساسي للمساواة بين الجندرين، بالتوازي مع التمكين الاقتصادي والاجتماعي.^{٤٧} لكنّ، كثيرًا ما يُستخدم مفهوم تمكين المرأة السياسي بوصفه مرادفًا لمشاركة المرأة في السياسة، وبصورة خاصّة المشاركة الرسمية للمرأة في السياسة. وقد أدّى هذا الترادف المفترض بين المصطلحين إلى التركيز على تمثيل المرأة في السيوروات والمواقع السياسية الرسمية كمؤشّر أولي على تمكين المرأة السياسي. في حالات متعددة، يُفهم عدد النساء في المواقع السياسية، والمعروف بالتمثيل الوصفي، باعتباره

لكنّ، كثيرًا ما يُستخدم مفهوم تمكين المرأة السياسي بوصفه مرادفًا لمشاركة المرأة في السياسة، وبصورة خاصّة المشاركة الرسمية للمرأة في السياسة.

مدخلًا إلى «التمثيل الموضوعي» (أي عندما تبدأ الموظفات المنتخبات في الدفاع عن سياسة قائمة على النوع الاجتماعي) و«التمثيل الرمزي» (أي قبول متزايد للمساواة بين الجندرين بين الموظفين الحكوميين والجمهور العام).^{٤٨}

مبادرات التمكين المُعتمِدة على المانحين. وعلى الرغم من أنّ تعريفات الناشطين لتمكين المرأة دعت في الأصل إلى إعادة توزيع السلطة للمرأة وللمجموعات المهمّشة الأخرى، فإنّ التعريفات الحالية التي يستخدمها الممارسون التنمويون الدوليون ابتعدت عن تحدي هيكل السلطة المجتمعية. بدلاً من ذلك، تبنّت ما تدعوه ساردنبرغ مقارنة «التمكين الليبرالية» التي تركّز

إلى المواقع والسيرورات السياسية.^{٥٤} وعلى مثال مقاربات «التمكين الليبرالية» لتمكين المرأة، فإنّ تمثيل المرأة الوصفي يسطح التباينات بين النساء بوصفهنّ فئة اجتماعية، وذلك أولاً عبر الافتراض بأنّ المساحات الممأسسة لمشاركة المرأة في السياسة، من قبيل الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة والحصص المخصّصة لها، سوف تُفيد جميع النساء بصورة متساوية. بعبارة أخرى، تفترض هذه المقاربات أنّ النساء اللواتي يُنتخبن لشغل هذه المواقع سيمثلن تمثيلاً صحيحاً مطالب جميع الناخبات. ثانياً، هي تتجاهل مسائل تخصّ «مَن هنّ» النساء اللواتي يستطعن فعلياً الوصول إلى تلك المواقع، وفي ذلك تجاهل للمزايا المادّية والأيدولوجية التي تتمتّع بها بعض النساء.^{٥٥}

المخلط بين تمكين المرأة السياسي وتمثيلها في المواقع السياسية الرسمية إشكالي لعددٍ من الأسباب. فهذه المقاييس هي، مرّةً أخرى، فردانية وذرائعية، ولا تأخذ بالضرورة في الحسبان المشهد الاجتماعي الأوسع الذي تصل المرأة فيه إلى المواقع والسيرورات السياسية.

على تمكين المرأة فردياً عبر إتاحة وصولها إلى الموارد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.^{٥٩} وفي حين من شأن تلك المقاربة أن تخفّف من شواغل النساء الاجتماعية الاقتصادية العاجلة، فهي لا تتحدّى النُظم الأساسية التي تُبقي على عدم المساواة بين الجندرين. على نحوٍ مماثل، تعكس التعريفات التنموية الدولية لتمكين المرأة السياسي تركيزاً على تمكين المرأة فردياً، وبالتالي نقصاً في تحليل المشهد الاجتماعي الاقتصادي الأوسع. فضلاً عن ذلك، فإنّ الخلط بين تمكين المرأة السياسي ومشاركتها في السياسة يعرّز التركيز على مشاركة المرأة في السياسة الرسمية

كذلك، إنّ قياس تمكين المرأة السياسي استناداً إلى عدد النساء في المواقع السياسية يعالج فحسب ما تدعوه مايرز تادروس «المناسبات السياسية» - كالدورات الانتخابية أو الترشيح السياسي - على أنّها تعارض تعريفاتٍ أوسع للمشاركة في السياسة.^{٥٦} تمنع هذه المناسبات السياسية النوعية تحليلاً أوسعٍ لكيفية وسبب تفاعل النساء سياسياً، في حال كنّ يتفاعلمن. في نهاية المطاف، يعني التركيز على المناسبات السياسية «الرسمية» إلغاء تمكين المرأة السياسي في أوقات الاحتجاج والاضطرابات، مثلما ناقشنا في مقدّمة هذا التقرير، ويتجنّب تحليلاً للمناسبات السياسية التي تضطلع بها المرأة في حياتها اليومية.^{٥٧} وهذا ينشئ بالفعل ثنائيةً بين السياسة الرسمية وغير الرسمية، يُعاد إنتاجها باستمرار عبر مبادرات تمكين المرأة السياسي وتمكينها من المشاركة في السياسة المُعتمِدة على المانحين. وكما أشارت إحدى الدراسات، نجمت عن ذلك مفاعيل بعيدة المدى: اعتقدت كثيراً ممّن أُجريت معهنّ مقابلات وشاركن ذات مرّة في مبادرات تمكين المرأة السياسي وتمكينها من المشاركة في السياسة المُعتمِدة على المانحين أنّ المشاركة في السياسة «الحقيقية» تعني تحديداً المشاركة في السيرورات الانتخابية. أمّا نشاطهنّ ضمن المجتمع، فعرفته بأنّه غير سياسي.^{٥٨}

تنعكس الافتراضات التي تقوم عليها الأدبيات الموجودة حول تمكين المرأة السياسي وتمكينها من المشاركة في السياسة انعكاساً مباشراً على

على مبادرات تمكين المرأة السياسي وتمكينها من المشاركة في السياسة التي يمولها المانحون، كما سنرى في القسم التالي.

وحدها. ولقد أدى هذا التعريف الضيق لمشاركة المرأة في السياسة إلى الحدّ من وجود تصوّرات أوسع لتمكين المرأة السياسي، ولهذا الأمر تبعاتٌ



مبادرات تمكين المرأة السياسي ومشاركتها في السياسة في لبنان، ٢٠٠٩-٢٠١٨

في لبنان، يمكن أن تنتظم مبادرات تمكين المرأة السياسي وتمكينها من المشاركة في السياسة بشكل عام حول عدّة موضوعات رئيسية تتماشى مع أفضل الممارسات الدولية الراهنة لوضع برامج تمكين المرأة السياسي:^{٦١}

أ. زيادة تمثيل المرأة الوصفي في المؤسسات السياسية الرسمية؛

ب. دعم تعميم مفهوم النوع الاجتماعي في الحكومة؛

ت. دعم شبكات ومنظمات المجتمع المدني؛

ث. وأخيراً، دعم الناخبات.

خلال العقد المنصرم، أصبحت المبادرات من أجل تمكين المرأة السياسي ومشاركتها في السياسة مجالاً أساسياً للتمويل في لبنان. لكنّ المعلومات المتوفّرة قليلة حول فعالية هذه المبادرات وحول ما إذا كانت قد تُرجمت إلى مكاسب ملموسة في ما يتعلق بتمكين المرأة السياسي أم لا. تركّز الأبحاث القليلة المتوفّرة على تمثيل المرأة الوصفي في الهيئات الانتخابية باعتباره مؤشراً أولياً على نجاح هذه المبادرات، لا سيّما نسبة المقاعد التي تحتلّها النساء في البرلمانات الوطنية.^{٦٢} في بعض الحالات، يمكن الحصول على معلومات مهمّة حول مبادرات تمكين المرأة السياسي وتمكينها من المشاركة في السياسة من منشورات المانحين، من قبيل تقييمات البرامج أو التقارير؛ لكن، لا بدّ من الإفراز بأنّ هذه المواد تحتوي في كثير من الأحيان على انحياز ضمني للمانح، وبالتالي فهي لا تتبنّى تحليلاً نقدياً لتلك المبادرات.

فضلاً عن ذلك، غالباً ما تُنقذ هذه المبادرات عن طريق منظمات غير حكومية محلية، وهذا يفترض أولاً أنّ النساء يعتمدن في أغلب الأحيان على المنظمات غير الحكومية للتعبير عن شواغلهنّ، ويفترض ثانياً أنّ المنظمات غير الحكومية هي أفضل وسيلة لتنفيذ مبادرات تمكين المرأة السياسي وتمكينها من المشاركة في السياسة. وعلى الرغم من أنّ المنظمات غير الحكومية، من نواحٍ عديدة، هي جزءٌ مهمٌّ من مشهد العدالة الاجتماعية في بلدانٍ شتى، بما فيها

خلال العقد المنصرم، أصبحت المبادرات من أجل تمكين المرأة السياسي ومشاركتها في السياسة مجالاً أساسياً للتمويل في لبنان. لكنّ المعلومات المتوفرة قليلة حول فعالية هذه المبادرات وحول ما إذا كانت قد تُرجمت إلى مكاسب ملموسة في ما يتعلق بتمكين المرأة السياسي أم لا.

لبنان، فقد عانت أيضاً من انتقاداتٍ لدورها في إدامة التراتبيات الاجتماعية الاقتصادية القائمة^{٦٤} إذ عليها، مثلها في ذلك مثل المنظمات الرسمية، المشاركة ضمن الظروف الاجتماعية القائمة؛ على سبيل المثال وفي المنطقة العربية، يجب تسجيل المنظمات غير الحكومية رسمياً في الحكومة كي تستطيع العمل. ومما لا شكّ فيه أنّ هذا التسجيل جعل منظمات غير حكومية كثيرة عرضةً لمراقبة الحكومة، ما ساهم في تميع مطالب أكثر جذرية بالعدالة الاجتماعية.^{٦٥} وما هذا إلا جزءٌ من سيرونة أوسع معروفة باسم «المهنتنة»، تنظّم ضمنها المنظمات غير الحكومية نفسها داخلياً لتعكس تلك الصفات البيروقراطية التي يطلبها المانحون الدوليون والحكومات بهدف

تكشف مراجعةً لمبادرات تمكين المرأة السياسي وتمكينها من المشاركة في السياسة في لبنان عن عددٍ من الأنماط الشاملة. وعلى الرغم من أنّ الفئات الأربع مهمة لتقدّم تمكين المرأة السياسي وتمكينها من المشاركة في السياسة، فإنّ نتائج عمليات المسح الواردة في هذا التقرير تُظهر أنّ الغالبية العظمى من التمويل تذهب إلى مبادرات تمكين المرأة السياسي وتمكينها من المشاركة في السياسة التي تركّز على زيادة تمثيل المرأة الوصفي في السياسة الرسمية. ومن أصل برامج التمكين هذه التي ركّزت على دعم النساء القائدات والمرشحات، فإنّ المشاريع الثلاثة عشر كافة المناقشة في هذا التقرير كانت مخصصة لزيادة تمثيل المرأة الوصفي على الصعيدين البلدي والوطني. ضمن فئة «دعم المرأة»، ركّزت هذه البرامج بشكل كبير، مرّةً أخرى، على زيادة وصول المرأة إلى المواقع السياسية (أربعة من أصل سبعة مشاريع). تركّز هذه المبادرات على عددٍ من المواضيع، بما فيها الحصص النسائية على الصعيدين البلدي والوطني؛ ودعم القائدات والمرشحات السياسيات؛ وتشجيع مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية؛ والتركيز على إدراج المرأة في الحكم البلدي. وكما ناقشنا في القسم السابق من هذا التقرير، فإنّ معظم تلك المبادرات التي تستهدف تمثيل المرأة الوصفي، وما وراء ذلك، هي مبادرات فردانية بطبيعتها، وتبدو كأنّها تنطبق على مقاربة «التمكين الليبرالية»^{٦٦} وهي لا تركّز إلا على المشاركة الرسمية للمرأة في السياسة، ما يحول دون إجراء تحليل للسيرورات السياسية الأوسع التي تؤدي فيها المرأة دوراً، وتفترض أنّ زيادة عدد النساء في المواقع السياسية سوف يؤدي تلقائياً إلى سياسةٍ تُراعي الجندر وقبولٍ أوسع للمساواة بين الجندرين .

لقد خلقت هذه المبادرات ما تُطلق عليه كارمن جحا تسمية «عدم توافق» بين المخرجات البرمجية و«التحديات المؤسسية الحقيقية» [التي تواجه المرأة] في السياسة في لبنان»^{٦٧} في الواقع، لا يتحدّى التركيز على الإحصاءات الفردية، كعدد النساء في المواقع السياسية والنساء الأفراد، لا سيّما الزعيمات والمرشحات السياسيات، النظم الأساسية للتفاوت بين الجندرين التي تجعل دخول المرأة إلى الفضاء السياسي صعباً إلى هذا الحدّ.

خاص، وحتّى المنظّمات غير الحكومية الأصغر حجماً، ما يمنعها فعلياً من الحصول على مثل هذا التمويل. ولا يحدّد «منطق المشاريع» هذا الهياكل الداخلية في المنظمات غير الحكومية فحسب، بل يساهم أيضاً في سُبل اختيار المنظمات غير الحكومية للقضايا التي تركّز عليها وربطها بعملها.^{٦٩}

أخيراً، يركّز جزء كبير من المبادرات المبيّنة أدناه على «المناسبات السياسية»، من قبيل الانتخابات البلدية لعام ٢٠١٦ والانتخابات النيابية لعام ٢٠١٨. كثيراً ما تعني المدّة القصيرة لمثل هذه المناسبات السياسية وجود مبادرات قصيرة الأمد لتمكين المرأة السياسي وتمكينها من المشاركة في السياسة، وهي بالتالي غير قادرة على إحداث تغيير مستدام وطويل الأمد.^{٧٠} لذا، يجب على المانحين التأكّد من أنّهم يستطيعون بفعلالية الانخراط في السياقات المحليّة لمدّة كافية، وأنّهم يمتلكون الموارد للإبقاء على مقاربة برامجية مرنة بحيث يتسنى لهم إجراء التغييرات التي يتطلّبها المشروع.^{٧١}

الاعتراف بها كمنظمة ناجحة وتعمل جيّداً.^{٦٦} ونرى ذلك بأوضح حال من خلال الصلة مع سيرورة الحصول على الميّنح التمويلية، والتنافس الشامل بين مختلف المنظمات غير الحكومية لتأمين مثل هذا التمويل. يجب أن تكون المنظمات غير الحكومية «مؤهّلة» للحصول على تلك المنح، وهو أمر تحدّد به الكامل المنظمة المانحة. بالنسبة إلى الكثير من المانحين، يعني ذلك أن يكون لدى المنظمة فريق العمل «الصحيح»، أي بعبارة أخرى أن يكون أعضاؤه من ذوي التعليم العالي المتخصّصين في بعض القضايا أو المواضيع.^{٦٧} في بعض الحالات، سيواصل المانحون العمل تحديداً مع بعض المنظمات غير الحكومية التي كثيراً ما تكون، كما يُظهر البحث، «الأكثر مأسسة»، [أو] تترأسها شخصيات معروفة.^{٦٨} كذلك، كثيراً ما يُطلب من المنظمات غير الحكومية أن يكون من بين العاملين فيها أصحاب خبرة في الميزانية وأن يكون لديها وصول إلى مصرف وأن تكون قادرة على وضع سجلات مالية، وهي أمور يعجز عادةً عن توفيرها الناشطون والحركات الاجتماعية على نحو



أ. زيادة تمثيل المرأة الوصفي

الحصص المخصّصة للنساء

حدثت زيادة تمثيل المرأة الوصفي في لبنان عبر دفع مستمرّ لمأسسة تخصيص كوتا برلمانية للنساء. إذا نظرنا إلى الأمر على نحو مثالي، سيخصّص وجود كوتا للنساء في البرلمان اللبناني مقاعد للنساء في البرلمان، ويُرغم الأحزاب السياسية بالتالي على تخصيص مقاعد للنساء على لوائحها.^{٧٢} وعلى الرغم من رفض مطالب تحديد كوتا للنساء في لبنان منذ

العام ٢٠٠٩، فقد واصل المانحون الدوليون تمويل مبادرات تمكين المرأة السياسي وتمكينها من المشاركة في السياسة بصدد هذه القضية. وفق مراجعة أُجريت في العام ٢٠١٦ حول العمل الذي قامت به خمس وستون منظمة غير حكومية تعمل على قضايا متّصلة بتمكين المرأة السياسي، لاحظت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية (NCLW) أنّ ٢١ منظمة منها تقريباً واصلت تقديم مطالب لتحديد حصص النساء ليس على صعيد البرلمان فحسب، بل كذلك على صعيد البلديات والهيئة القضائية.^{٧٣} في العام ٢٠١٧، أطلق مشروع دعم الانتخابات اللبنانية (LEAP) التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (UNDP)، بالتعاون مع جمعية نساء رائدات (WIF) وبتنفيذ من المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط (IE Med)، حملة توعوية حول التفاوت وعدم المساواة بين

والتنمية (BMZ)، دعمًا موجّهًا للنساء المنتخبات للمناصب الرسمية في لبنان، وكذلك في الأردن وفلسطين، كجزء من برنامجها «تقوية النساء في مجال صنع القرار في الشرق الأوسط» (LEAD) منذ العام ٢٠١٥، في إطار مبادراتها الإقليمية الخاصة بتحقيق الاستقرار في شمال أفريقيا والشرق الأوسط وفي حين لم توضع ميزانية تقريبية على موقع المؤسسة الإلكتروني، فقد تحقّق تقريرٌ أصدرته الحكومة الألمانية من أنّه تمّ تخصيص ٣,٣ مليون يورو إضافية» لوضع البرامج في مواقع المشاريع الثلاثة كافة.^{٨٠} أقام البرنامج مشروعًا إرشاديًا إقليميًا جمع اثنتي عشرة من عضوات المجالس النسائية القائمة باثنتي عشرة مندوبة، أو «من النساء اللواتي لديهنّ تجربة أكبر في السياسة أو في الإدارة المحلية».^{٨١} تمحورت تلك اللقاءات حول أجندة تُديرها المندوبة، يمكن أن تتضمن «شؤونًا فنية وإدارية»، أو مثلما لاحظت عضو مجلس بلدية الغازية في مناقشتها كيف تؤثر قضايا كل نوع الاجتماعي والجنس، والعمر، في كثير من الأحيان في قدرات عضوات المجلس على العمل في الحكومة المحلية.^{٨٢} تضمّن البرنامج أيضًا اجتماعًا إقليميًا بين أعضاء كلّ شبكة إرشادية في لبنان والأردن وفلسطين، حيث شهد كثيرٌ من المشاركين على فائدة البرنامج. وعلى حدّ تعبير غادة غنيم، وهي عضو مجلس بلدي في صغيبين، «لطالما [تمتّبت] أن يوجد من يزودني بعض الإرشادات [حول عمل البلدية] استنادًا إلى معرفة وخبرة سابقتين».^{٨٣}

كذلك، تضمّن برنامج تقوية النساء في مجال صنع القرار في الشرق الأوسط التابع للمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي دعمًا موجّهًا لمنظّماته الشريكة في لبنان، ووزارة الشؤون الاجتماعية، والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، والجمعية اللبنانية للدراسات والتدريب (LOST). اشتمل هذا الدعم على نشاطات تهدف، وفق موقع المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي، إلى «تنفيذ عمليات تدقيق بشأن العدالة الجندرية في البلديات»، وتفعيل نتائج عمليات التدقيق في المكاتب المحلية الخاصة بالوزارات والحكومة.^{٨٤} أجرت المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي تدريبات لخمسة إلى سبعة مشاركين في لبنان ومنحتهم شهادات تحوّلهم إجراء عمليات تدقيق تشاركي رسمي حول العدالة الجندرية (PGA). وفي أواخر العام ٢٠١٨، كان أولئك الميسّرون المدربون «في خضمّ آلية إجراء

الجندريّن في السياسة اللبنانية، وسلّط الضوء على أهمية مأسسة كوتا للنساء»^{٧٤} أنتج المشروع عرضين متحرّكين أشارا إلى بعض من الخلافات المحيطة بإيجاد حصص للنساء، وقُدّما حججًا لصالح إيجاد الكوتا بوصفه «إجراءً مؤقتًا للسماح لنا بالعودة إلى المسار».^{٧٥} في العام عينه، أسّس برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي «التحالف الوطني لدعم المشاركة السياسية للنساء» كجزء من مشروع «الدعم الفني للبرلمان اللبناني»، بالتعاون مع تحالف «نساء في البرلمان».^{٧٦،٧٧} طوّر هذا التحالف جماعيًا مجموعة من المطالب المتعلقة بالكوتا المخصّصة للنساء، راجعتها لاحقًا الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ووافقت عليها. بعد ذلك، تمّ تقديم تلك التوصيات على شكل اقتراح قانون من أجل إدراج «النوع الاجتماعي» ضمن القوانين الانتخابية الجديدة، وأرسلت إلى مكتب وزير الدولة لشؤون المرأة (OMSWA) ليتبنّاها.^{٧٨}

على نحو مشابه، ثمة مشروعٌ قدّمته الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، عنوانه قيادة النساء كطريق لمزيد من التمكين، عُرف باسم «النساء في السلطة»، وقد عمل أيضًا على دعم تبني كوتا مرتبطة بالنوع الاجتماعي في لبنان. وبدعم من المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) ووفقًا لوثيقة مراجعة، فإنّ المشروع «ساعد تحالفًا مهمًا من المجتمع المدني في التخطيط الاستراتيجي لحملة من أجل تبني حصص مرتبطة بالنوع الاجتماعي، ضمت إليها مسؤولين رفيعي المستوى في الحكومة والبلديات».^{٧٩}

النساء القائدات والمرشحات السياسيات

كذلك، أصبح التمويل لدعم النساء القائدات والمرشحات السياسيات في لبنان أمرًا يوليه المانحون الدوليون أهمية. على ضوء القانون الانتخابي الجديد (٢٠١٨) وقبيل الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٨، أكّد المانحون على الحاجة المتواصلة ليس لبناء القدرات فحسب، بل كذلك لإنتاج أدوات وموارد أخرى تحصل عليها المرشحات تحضيرًا للانتخابات. قدّمت المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، وهي منظمة تنمية ألمانية، بتمويل من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي

الإئمائي. انتهى المشروع في ٣١ كانون الأوّل / ديسمبر ٢٠١٩، وكانت ميزانيته المقرّرة ١١,٥٧٦,١٠٩/٣٠ دولارًا أميركيًا^{٨٧} في العامين ٢٠١٧ و٢٠١٨، أقام مشروع دعم الانتخابات اللبنانية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإئمائي «شبكة المرشّحات ٢٠١٧» و«شبكة المرشّحات ٢٠١٨». وبالشراكة مع جمعية نساء رائدات، أدارت شبكة المرشّحات لعام ٢٠١٧ دورات تدريبية في ثماني مناطق مختلفة (عكار وطرابلس وبيروت والنبطية وبعلبك وزحلة وزوق مكاييل وعاليه) لبناء قدرات النساء من أجل المشاركة كمرشّحات سياسيات في انتخابات عام ٢٠١٨ النيابة^{٨٨} ركّزت التدريبات على القضايا التالية: كوتا النساء والإجراءات الخاصّة المؤقّنة (TSMs)؛ المعلومات المطلوبة لخوض الانتخابات النيابة؛ سبل تطوير حملة انتخابية ناجحة؛ وسبل بناء تحالفات والتشبيك بنجاح. شاركت حوالي ٣٤٠ امرأة في التدريبات. وبالتعاون مع هيئة الأمم المتّحدة للمرأة (UN Women)، أجرت شبكة المرشّحات لعام ٢٠١٨ ثماني جلسات إعلامية إضافية في ثماني مناطق مختلفة، بما فيها ريفون وسن الفيل وشتورا وطرابلس وصيدا وزغرتا وبعقلين وبيروت. يُشير تقرير ٢٠١٨ السنوي الذي أصدره مشروع دعم الانتخابات اللبنانية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإئمائي إلى أنّه من أصل ٣٠٢ امرأة شاركن في شبكة المرشّحات لعام ٢٠١٨، خاضت ٢٣ منهنّ انتخابات عام ٢٠١٨ النيابة، وهو نجاحٌ كبيرٌ للمشروع^{٨٩}.

على نحو مماثل، نظّم المعهد الديمقراطي الوطني بالشراكة مع صندوق ويستمينستر من أجل الديمقراطية (WFD) «معسكر تدريب سياسي» من أجل المرشّحات الممكنات للمرّة الأولى للانتخابات النيابة.

في موازاة ذلك، وبين العامين ٢٠١٦ و٢٠١٧، استحدثت جمعية نساء رائدات، بتمويل من مبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية (MEPI)، مبادرة «صانعات القرار». وهي مشروعٌ من جزأين، ركّز هدفه الكليّ على تطوير المعارف السياسية لدى كلّ من المستقلّات والحزبيات لتشجيعهنّ في نهاية المطاف على التقدّم للمناصب السياسية. وفق موقع جمعية نساء رائدات، تمّ تنظيم المشروع على مرحلتين: تضمّنت المرحلة الأولى ١٢٠ امرأة لبنانية في تدريبٍ لمدّة ثلاثة أيّام بهدف «تعزيز» قدرتهنّ على «تولّي مناصب عامة ومواقع

عمليات تدقيق تشاركي حول العدالة الجندرية في ثلاثة أحزاب سياسية كبرى»، بالترافق مع مثل تلك العمليات في الوزارات الرئيسية^{٨٥}.

في العام ٢٠١٧، وبتمويلٍ من سفارة مملكة هولندا في لبنان، أسّست جمعية 'نساء رائدات' المجلس الاستشاري للنساء في السياسة (COWP) لتقديم «الدعم والتوجيه المتواصلين» للنساء المرشّحات قبيل انتخابات عام ٢٠١٨ النيابة على شكل مجلس استشاري من الخبراء والمدريين السياسيين، وموارد إضافية تتّصل بالقوانين والإجراءات الانتخابية. تضمّنت أهداف المشروع، وفقًا لصفحة الجمعية

في الواقع، لا يتحدّى التركيز على الإحصاءات الفردية، كعدد النساء في المواقع السياسية والنساء الأفراد، لا سيّما الزعيمات والمرشّحات السياسيات، النظم الأساسية للتفاوت بين الجندرين التي تجعل دخول المرأة إلى الفضاء السياسي صعبًا إلى هذا الحدّ.

على الإنترنت، زيادة «معرفة» النساء المرشّحات «بالحياة السياسية والانتخابات» عبر ستّة أيّام من الجلسات التدريبية؛ ستّة أيام من الدعم بمعدّل مدّرب لكلّ امرأة؛ وعبر إنشاء المجلس الاستشاري^{٨٦}.

لا يزال مشروع المساعدة الانتخابية للبنان التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإئمائي أحد أهمّ المانحين لبرامج تمكين المرأة السياسي في لبنان. يحصل المشروع على تمويل الاتّحاد الأوروبي والوكالة الأميركية للتنمية الدولية وبرنامج الأمم المتّحدة

في العامّين ٢٠١٦ و ٢٠١٧، وبدعم من السفارة البريطانية، أطلقت جمعية نساء رائدات مبادرة «عم نحكي سياسي - الجزء الأوّل». رُوّج البرنامج لمشاركة النساء في مجموعة متنوّعة من المنصات الإعلامية، لا سيّما المقاطع الإخبارية السياسية، كوسيلة لزيادة الوعي بقدرات النساء السياسية.^{٩٣} ووسّع «عم نحكي سياسي - الجزء الثاني» مدى الجزء الأوّل عبر ١٦ نشاطًا متنوّعًا، بما فيها بناء القدرات للمرشّحات المُحتَمَلات إلى انتخابات العام ٢٠١٨ الانتخابية: إنشاء منصّة إلكترونية تتضمّن المعلومات عن كافة المرشّحات للبرلمان؛ وإنتاج عدد من الحوارات السياسية التي تظهر فيها هؤلاء النساء في قنوات التلفزيون الرئيسية، مثل المؤسّسة اللبنانية للإرسال انترناسيونال وقناة OTV وقناة MTV.^{٩٤}

من جهة أخرى، قدّم مشروع «نساء في السلطة» التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية للنساء المنتخبات تدريباتٍ نوعية تهدف إلى بناء القدرات. وفق تقرير سنوي، تضمّنت هذه التدريبات «التواصل والعلاقة بوسائل الإعلام؛ الوصول إلى المجتمع والتحرّكات؛ الإجراءات الإدارية وتلك المتعلقة بالميزانية؛ والإدارة والقيادة»، بهدف جعل أولئك المشرّعات أكثر فعاليةً.^{٩٥}

في العام ٢٠١٥، تعاوتت مؤسّسة أبعاد - مركز الموارد للمساواة بين الجنسين - مع اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة (CFUWI) وأوكسفام، وبتمويل من وزارة الشؤون الخارجية النرويجية لتطوير مشروع «لنا حقّ». هدف هذا المشروع إلى تحدّي التصوّرات اللبنانية حول مشاركة النساء في السياسة عبر عددٍ من التجارب الاجتماعية، على سبيل المثال تجربة «ركن السيارة للرجال فحسب»، وعبر حشد «أصحاب القرار» لدعم مشاركة المرأة في القرار السياسي في لبنان.^{٩٦}

كذلك في العام ٢٠١٥، مؤّلت مؤسّسة كونراد أديناور ستيفتونغ (KAS) مشروعًا بدعم من محافظ بعلبك الهرمل والجمعية اللبنانية للدراسات والتدريب بعنوان «دعم مشاركة المرأة في القرار السياسي في بعلبك». ^{٩٧} تضمّنت أهداف المشروع «تمكين النساء» ليصبحن «منخرطات على نحو استباقي في عمليات صنع القرار المحليّة» عبر تدريب حوالى ٨٠ امرأة على مدى شهرين. وذكر مقال نشره موقع

لصنع القرار». وفي المرحلة الثانية، ستواصل خمس وعشرون مشاركة، «اخترن استنادًا إلى برنامجهنّ السياسي لمعالجة قضايا وطنية محدّدة»، تدريجيًا لمدة سنّة أيام، بالإضافة إلى الجولة الأولى من التدريب حول موضوعاتٍ مثل صنع السياسات والمعرفة الجيوسياسية ومهارات التواصل وحلّ النزاعات.^{٩٠}

كذلك، سُجّل تركيزٌ كبير على زيادة ظهور النساء كزعيمات ومرشّحات سياسياتٍ مُحتَمَلات. يهدف هيكل العمل هذا إلى تفكيك الصور النمطية التي تُظهر النساء وكأنهنّ أقلّ قدرةً من شركائهم الذكور على المشاركة في السياسة اللبنانية. وبصورة خاصّة، تميل هذه المبادرات إلى التركيز على زيادة ظهور النساء عبر مختلف المنصّات الإعلامية، كالإعلانات التلفزيونية والأخبار ووسائط التواصل الاجتماعي. وفي العامّين ٢٠١٧-٢٠١٨، أطلقت منظمة البحث عن أرضية مشتركة «مشروع التواصل العام المراعي للنوع الاجتماعي» بالشراكة مع مؤسّسة أبعاد - مركز الموارد للمساواة بين الجنسين. هدف المشروع إلى زيادة الوعي بالقدرات السياسية لدى النساء عبر عددٍ من المنتجات الإعلامية (مسلسلات وأفلام قصيرة) المُصمّمة للعرض على شاشة التلفزيون.^{٩١} تضمّن المشروع عددًا من النشاطات، كورشّتين مكرستين لاستخدام المسلسلات والإعلام للتغيير الاجتماعي (ورشّة لثلاثة أيّام وورشّة ليوم واحد على التوالي)؛ ومسابقة لطلّاب الجامعة قدّموا فيها سيناريوهات لأفلام قصيرة كي تُبثّ على محطّة المؤسّسة اللبنانية للإرسال انترناسيونال (LBCI)، بعد إنجازهم تدريجيًا حول مفهوم الجندر والتواصل العام؛ وإنتاج فيلمين قصيرين - «ع راس اللايحة» (على رأس اللايحة) و«وإذا كان مرا» (ولو كنت امرأة) - بتّتهما قناة الجديد؛ وأخيرًا، إنشاء موقع إلكتروني باسم «قلب الصورة» أُطلق في اليوم العالمي للمرأة، للترويج للمواد الإعلامية التي أنتجت أثناء المشروع. صوّر الفيلمان القصيران بطليّتين تُدفعان إلى حوض الانتخابات النيابية: الأولى مرشّدة اجتماعية والثانية طبيبة أطفال. وفي حين أنّ الفيلمين اجتذبا المشاهدين فعليًا، فإنّ قناة الجديد ذكرت أنّهما كلاهما كانا «متوسّطين» من حيث التشويق مقارنةً بالأفلام القصيرة الأخرى التي تُعرض على القناة.^{٩٢}

السياسية، وترشيحهنّ السياسي. في العام ٢٠١٧، وبتمويلٍ من برنامج تمويل القيادة^{١٢} والفرص للنساء التابع لوزارة الشؤون الخارجية في هولندا، طوّر برنامج تمكين المرأة من أجل القيادة التابع لهيفوس مبادرة عمليات التدقيق التشاركي بصدد العدالة الجنديرية التي استهدفت الأحزاب السياسية.^{١٣} نفّذت تلك المبادرة الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات (LADE) وحلّلت حساسية الأحزاب السياسية إزاء مفهوم النوع الاجتماعي عبر تحليلٍ للوائح الأحزاب وممارساتها. وبنهاية العام ٢٠١٧، التزم كل من التّيّار الوطني الحرّ وتّيّار المستقبل بعمليات التدقيق التشاركي.^{١٤} لكن، كما يذكر تقرير تمكين المرأة من أجل القيادة السنوي للعام ٢٠١٧، لم يكن سهلاً دفع الأحزاب السياسية لقبول عمليات التدقيق التشاركي؛ نتيجةً لذلك، عدّل برنامج تمكين المرأة من أجل القيادة استراتيجيته في محاولةٍ للعمل على نحوٍ أقرب مع عضوات الأحزاب السياسية، الأكثر استعداداً للتحرك من الداخل.^{١٥}

وبدعمٍ من مشروع دعم الانتخابات اللبنانية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتّحدة للمرأة والاتّحاد الأوروبي، دعم مكتب وزير الدولة لشؤون المرأة ورشة نقاش بين ستّة أحزاب سياسية (تّيّار المستقبل والتّيّار الوطني الحرّ والقوّات اللبنانية والحزب التقدّمي الاشتراكي وحركة أمل وحزب الله) حول كيفية دعم المرشّحات للانتخابات عام ٢٠١٨ النيابية.^{١٦} وقد مُنح كل حزبٍ الفرصة لتصحيح أدوار المرأة لديه من الداخل، وكذلك خطته لدعم المرشّحات قبيل الانتخابات. وكان هذا النقاش جزءاً من برنامجٍ أوسع يدعم مكتب وزير الدولة لشؤون المرأة لتطوير استراتيجيةٍ تهدف إلى زيادة مشاركة المرأة في السياسة وتمكينها في لبنان.

على نحوٍ مشابه وفي عام ٢٠١٨، دعم برنامج تمكين المرأة من أجل القيادة أحد شركائه المحليين، الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، التي استضافت ندوة حوار حول ما قبل الانتخابات النيابية مع نساءٍ من مختلف الأحزاب السياسية (الأحرار، التّيّار الوطني الحرّ، تّيّار المستقبل، الكتائب، القوّات اللبنانية، الحزب التقدّمي الاشتراكي، الحزب القومي السوري الاجتماعي).^{١٧}

الجمعية اللبنانية للدراسات والتدريب أنّه «عبر توسيع معرفة [النساء] واكتسابهنّ مهارات مفيدة من خلال التدريب، سوف تزداد مشاركة النساء المحليّة في الانتخابات البلدية».^{٩٨}

في العام ٢٠١٣، أطلقت جمعية نساء رائدات برنامج «الدعم الإعلامي للنساء القائدات: النساء باتجاه البرلمان». تضمّن المشروع، بالتعاون مع وزارة الإعلام ومركز سماتر، حملة توعية من جزأين: تضمّن الجزء الأوّل استراتيجية إعلامية ركّزت على القائدات والخبيرات في لبنان، وطوّر الجزء الثاني «دليلاً» للخبيرات لتوزيعه على المنافذ الإخبارية والإعلامية. وقد شجّعت الاستراتيجية الإعلامية، التي أظهرت عددًا من أولئك النساء القائدات والخبيرات، على ترشّح النساء للمواقع السياسية.^{٩٩}

قبل ذلك وفي العام ٢٠٠٩، نفّذ مشروعٌ للوكالة الأميركية للتنمية الدولية كجزءٍ من التحالف للانتخابات ودعم العمليات السياسية (CEPPS)، برنامجًا بعنوان «تعزيز مشاركة المواطن في الانتخابات البلدية».^{١٠٠} كان البرنامج من تنفيذ المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (IFES) والمعهد الديمقراطي الوطني واستمرّ قرابة عامين، من كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٩ إلى كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١١، بميزانية مقرّرة بلغت ٢,٣ مليون دولار أميركي. وعلى الرغم من أنّ التركيز على «تمكين المرأة» ورد ثانيًا في تقارير البرنامج، فقد ركّز بقوةٍ على بناء قدرات المرشّحات المُحتملات قبيل الانتخابات البلدية. وفق أحد تقارير المشروع، فازت ١٤ امرأة من أصل ٣٠ امرأة عملن مع البرنامج بمقاعد في المجالس البلدية. لاحقًا، علّم البرنامج ١٢٠ مستشارةً بشأن «التواصل ووسائل الإعلام والوصول إلى المجتمع والتحرّك، والإجراءات الإدارية والمتعلّقة بالميزانية، واستراتيجية التطوير المحلي».^{١٠١} كما أنشأ المشروع موقعًا إلكترونيًا جديدًا إسمه «شاركي»، أفاد كمنصّة تشبيكية للقائدات والمرشّحات.

النساء في الأحزاب السياسية

بالإضافة إلى استهداف مبادرات تمكين المرأة السياسي ومشاركتها في السياسة تمثيلها الوصفي، فقد ركّزت أيضًا على تعزيز وجود النساء في الأحزاب

يقارب ٣١ امرأة من مختلف الأحزاب السياسية، ركّز على قضايا من قبيل النظام الانتخابي الحالي وكوتا النساء والتمثيل السياسي الأوسع للنساء.^{١٠٨}

في العام ٢٠١٦، نظّم مشروع دعم الانتخابات اللبنانية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي تدريبًا على ارتباط الجندر بالانتخابات بعنوان «بناء الموارد في الديمقراطية والحوكمة والانتخابات» (BRIDGE)، لما



ب. تعميم مفهوم النوع الاجتماعي في الحكومة

في نشاطاتٍ لدعم قدرة الهيئة على تعزيز شبكتها من الشركاء الحكوميين، وتحديدًا جهات تنسيق الشؤون الجنسانية في الوزارات الرئيسية، وتطوير قدرتها على الدفاع عن تخصيص كوتا للنساء في البرلمان. أدّى المشروع إلى عددٍ من النتائج المهمّة. أولًا، أجرت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية تدقيقًا جندريًا في وزارة الثقافة وفي مجلس الخدمة المدنية، وشخّصت الحاجة إلى تدريبٍ إضافي للجهات التنسيقية، بتمويلٍ من المشروع. ثانيًا، جمعت الهيئة تحالفًا من ١٥٠ منظمّة في المجتمع المدني، يُعرّف باسم «التحالف الوطني لدعم تحقيق المشاركة في السياسة للنساء في لبنان».^{١١٠}

دعم مكتب وزير الدولة لشؤون المرأة

إنّ تعميم مفهوم الجندر في الحكومة يتجاوز الدعم الرسمي للآليات الوطنية للنهوض بالمرأة. استُحدث مكتب وزير الدولة لشؤون المرأة في العام ٢٠١٦، وأصبح مركز استقطاب مبادرات المانحين وبناء القدرات في العام ٢٠١٧، وقّع مشروع الأمم المتّحدة الإنمائي تفاهمًا على شراكة جديدة مع المكتب كجزءٍ من مشروع بعنوان: «الدعم الفتي لمكتب وزير الدولة لشؤون المرأة».^{١١٢} هدف المشروع إلى صياغة «خطوات ملموسة ومؤشّرات للأداء» لمكتب الوزير، كي يقيس أداءه حيال زيادة المساواة بين الجندين و«تعميم دور المرأة في الآليات الوطنية».^{١١٣} وفي إطار برمجة مشروع دعم الانتخابات اللبنانية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، تلقّى مكتب وزير الدولة لشؤون المرأة دعمًا لرسم وتنفيذ خارطة طريق بهدف تعزيز دور المرأة اللبنانية في انتخابات ٢٠١٨ النيابية.^{١١٤} على مدى سنتين (٢٠١٧-٢٠١٨)، وبتمويلٍ من الاتحاد الأوروبي ومن هيئة

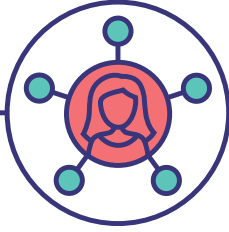
دعم الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة

ازداد أيضًا دعم الآلية الوطنية للنهوض بالمرأة في لبنان، الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، بهدف دعم تمكين المرأة اللبنانية سياسيًا وتمكين مشاركتها في السياسة. عادةً ما يتّخذ تمويل الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية شكل بناء قدرات ودعم فني، نظرًا لأنّ مهمّة الهيئة تتمثّل في توجيه نشاطات الدولة، وقيادتها في نهاية المطاف، لتراعي المساواة بين الجندين. في العامين ٢٠١٦-٢٠١٧، تلقت الهيئة دعمًا فنيًا من عددٍ من وكالات الأمم المتّحدة، بما فيها هيئة الأمم المتّحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA) وقوة الأمم المتّحدة المؤقتة في لبنان.^{١٠٩}

وموّل الاتحاد الأوروبي، ضمن برنامج ترويج العدالة الاجتماعية الخاصّ به، مشروع «المساواة بين الجندين وتمكين المرأة في لبنان» الذي قدّم الدعم الفتي للهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، المستفيد الأوّل منه، على مدى سنتين (٢٠١٧-٢٠١٨). وقد ساهمت ميزانية المشروع البالغة ٨٠٠ ألف يورو

وبدعم من برنامج الاتحاد الأوروبي للعدالة الاجتماعية في لبنان وفي ظل مشروع «دورك» لتفعيل دور المرأة: إصلاح، دمج وتعزيز الثقة، شاركت ٢٥ ممثلة عن وزارة الدولة لشؤون المرأة اللبنانية ووزارة الشؤون الاجتماعية والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية والتحالف الوطني لدعم تحقيق المشاركة في السياسة للنساء في لبنان في تدريب لمدة ثلاثة أيام بعنوان «التواصل الفعّال مع وسائل الإعلام، بقيادة مؤسّسة مهارات». هدف هذا التدريب إلى تزويد تلك المنظمات بفهم أفضل لقضايا النوع الاجتماعي وحقوق المرأة، و«زوّدها بالمبادئ والنصائح والأدوات الضرورية لتحسين مهاراتها كي تتواصل بصورة فعّالة مع وسائل الإعلام».^{١١٦}

الأمم المتحدة للمرأة في لبنان، دعم مشروع دعم الانتخابات اللبنانية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مكتب وزير الدولة لشؤون المرأة كجزء من خارطة الطريق الخاصة به، بهدف تطوير مجموعة من البدائل السياسية لكوّتا النساء في سبيل تعزيز مشاركة المرأة في السياسة. وفي إطار خارطة الطريق هذه، قدّم المشروع الدعم لمكتب الوزير لتطوير حملة توعية عامّة انقسمت إلى ثلاث مراحل وتعكس ثلاث رسائل رئيسية، وكلّها تروّج لتعزيز مشاركة المرأة في السياسة. تضمّن الفيديو عبارة لافتة: «نصّ المجتمع، نصّ البرلمان» أو «نصف المجتمع، نصف البرلمان»، ولأحظّ أنّه «من أجل أن يستطيع صوتك التغيير، من الضروري أن تصلي إلى البرلمان».^{١١٥}



ت. دعم شبكات ومنظمات المجتمع المدني

من أجل كوتا نسائية على المستوى الوطني. وكجزء من عمل اللجنة لزيادة وصول المرأة إلى المواقع السياسية، تتلقّى الدعم الفني والتدريب من مانحين دوليين مثل المعهد الديمقراطي الوطني.^{١١٧} في العام ٢٠١٥، شارك التحالف في لقاء رفيع المستوى مع أعضاء في البرلمان اللبناني لمناقشة وضع قانون جديد يعزّز الكوتا النسائية. وفي العام ٢٠١٦، أطلق حملة داعية لاستحداث كوتا نسائية بنسبة ٣٠ بالمئة في مجلس الوزراء الجديد المنتخب.^{١١٨، ١١٩} أمّا في العام ٢٠١٧، فقد التزم التحالف بدعم حملة أخرى من أجل كوتا نسائية في البرلمان، قادتها هذه المرّة جمعية نساء رائدات، بالشراكة مع اللوبي الأوروبي للمرأة وبتمويل من الاتحاد الأوروبي.^{١٢٠}

في العام ٢٠١٦، أسّس المجلس البريطاني ودعم تطوير حملة «تحالف ٥٠-٥٠: مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية»، بالشراكة مع كثير من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق المرأة في لبنان، وضغطت تلك الحملة من أجل تمثيل متساوٍ للمرأة في الانتخابات والمواقع البلدية.^{١٢١}

كذلك، أصبح دعم شبكات ومنظمات المجتمع المدني موضع اهتمام كبير من المانحين الدوليين الهادفين إلى ترويج تمكين المرأة السياسي ومشاركتها في السياسة. وبصورة نوعية، ركز التمويل على تشجيع التعاون بين منظمات المجتمع المدني اللبنانية، وبناء قدرة تلك الشبكات على التحرك من أجل التغيير في مختلف القطاعات اللبنانية. وتحالف «نساء في البرلمان» هو خير مثال على ذلك. أطلقت فكتوريا زوين وبعض الناشطات اللبنانيات ومنظمات المجتمع المدني اللبنانية، التي كان بعضها يعمل بصلّة وثيقة مع المعهد الديمقراطي الوطني، التحالف في العام ٢٠١٢ وهو يواصل الضغط

١٦ مشروعًا مختلّفًا للعمل، بميزانيات تتراوح بين ٧٥٠٠ و١٠٠٠٠ دولار أميركي. وبحسب الموقع الإلكتروني للمجلس البريطاني، ركّزت هذه المشاريع بصورة رئيسية على التدريب المهني (الخباطة والطبخ ومهارات أمانة السرّ والكمبيوتر واللغة الانكليزية). وقالت إحدى المشاركات في مشروع العمل الاجتماعي الذي نفّذه فرع منظمّة صوت المرأة اللبنانية في الشياح، وهي منظمّة غير ربحية، إنّ الصغوف «تُعطي [النساء] القوّة والإرادة وتُربينا بأنّ للمرأة دورًا في الحياة [العامة]».^{١٣٢}

وقبيل انتخابات عام ٢٠١٨ النيابية، أطلق المجلس البريطاني إعادته للعمل الاجتماعي التي يموّلها برنامج العدالة الاجتماعية في لبنان والتابع للاتحاد الأوروبي، واتّخذ المشروع إسم «دورك» فركّز على تطوير قدرات المنظمّات النسائية على إنتاج بيانات تستند إلى الوقائع، وتنفيذ مشاريع ونشاطات تستند مباشرة إلى نتائجها البحثية. وقر «دورك» جلسات لبناء القدرات المتعلقة بمثل هذه النشاطات المستندة إلى الأبحاث لمثّتي مشارك، غالبيتهم من النساء، وتلقّت نتيجة لذلك



ث- دعم الناخبات

التي بلغ عددها ٢٢ منطقة؛ وتدريبات على إدارة الأعمال لمجموعة أولية من ٢١ امرأة؛ وتأسيس شبكة من «صانعات التغيير» تتمثّل في نشاطات في مجال النوع الاجتماعي، يُنظر إليهنّ بوصفهنّ مُشاركات نشيطات في مجتمعاتهنّ المحليّة؛ وأخيرًا، التزم «دورك» بتمويل ٢١ مشروعًا للنشاط الاجتماعي، وتأسيس لجان للنساء في كلّ من البلديات المشاركة.^{١٣٥، ١٣٦} وقد لاحظت هند حداد، ممثّلة بلدية شكّا، أنّ تدريبات دورك «منحت[ها] الثقة بالنفس» لتأسيس لجنة نسائية. على نحو مماثل، ذكرت نينا رستم، ممثّلة بلدية مجدليا، أنّ «التجربة كانت شتيّة [و] أنّ أولئك اللواتي شاركن في تلك الجلسات هنّ حقيقةً مستعدّات للتغيير».^{١٣٧}

يمكن أن يتّخذ دعم الناخبات أشكالًا متنوّعة، لكنّه يكاد يركّز دائمًا على بناء قدرات النساء وتدريبهنّ. يمكن أن تتراوح تلك التدريبات بين التدريب على القانون الانتخابي الجديد والتدريب على الانخراط في آليات صنع القرار المحليّة. بالتعاون مع لجنة متابعة قضايا المرأة ومؤسسة مهارات، وبتمويل من الاتحاد الأوروبي، نفّذ المجلس البريطاني برنامج «دورك». يركّز البرنامج على تمكين النساء في مجتمعاتهنّ المحليّة، ويستهدف خاصّة الفقر والتفاوت بين الجندين في الحياة السياسية وفي آليات صنع القرار.^{١٣٣} كان المشروع ناشطًا منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وتمّ تنفيذه في ٢٢ منطقة ضمن ٤ محافظات لبنانية، وضمّ إليه ٢١ بلدية للمشاركة في المشروع.^{١٣٤} حصل المشروع على تمويل من برنامج الاتحاد الأوروبي للعدالة الاجتماعية في لبنان، وبلغت ميزانيته ٩٨٩,٧٨٦,٠٣ يورو. كان باهظ الكلفة، واشتمل على مجموعة من النشاطات، بما في ذلك ١٦٠ جلسة للتوعية حول قضايا النوع الاجتماعي، بهدف الوصول إلى ما يقارب ٤٥٠٠ امرأة ورجل في القرى المحدّدة

وقبيل انتخابات عام ٢٠١٨ النيابية، صنع مشروع دعم الانتخابات اللبنانية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي عددًا من مقاطع الفيديو ووزّعها عبر مختلف منصّات وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية الإخبارية ومحطّات التلفزيون المحليّة «بهدف تعزيز مشاركة مُجدبة للنساء - كُناخبات [و] كمرشّحات - في الانتخابات القادمة».^{١٣٨} أُنتجت كافة المقاطع الأربعة باللغة العربية مع ترجمة إلى الانكليزية، وركّزت على الموضوعات التالية على التوالي: «قانون الانتخاب ٢٠١٧/٤٤»؛

برنامجًا لمدّة عام يهدف إلى تعزيز قدرة المرأة على المشاركة في «المناصرة في مجال السياسات والتفكير الاستراتيجي». ١٣٣

كذلك، ازداد التمويل قبيل انتخابات عام ٢٠١٦ البلدية. ففي العام ٢٠١٦، أقيم مشروع دعم الانتخابات اللبنانية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، بتمويل من الاتحاد الأوروبي وبالشراكة مع معهد الديمقراطية الوطنية ونساء رائدات، تدريبات لبناء القدرات وجلسات معلومات للنساء اللبنانيات المحليات كجزء من برنامج الذي يحمل عنوان «النساء اللبنانيات في البلديات». ركّزت تلك التدريبات على تشجيع النساء المحليات على الترشّح للانتخابات البلدية القادمة، وطالت حوالي ٦٠ امرأة في جونية وعاليه وبيروت وشتورا وصور وطرابلس وحلبا، حيث أُجريت الجلسات. ١٣٤ ومثلما وردَ في برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في لبنان في منشور له يحمل عنوان «٣٦٥ يومًا من رحلة النوع الاجتماعي: قصص من برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي لبنان»، قالت إحدى النساء إنّ تلك الجلسات ساعدتها على «استعادة حماسها وشجاعتها... [واحتّتها على التقدّم للانتخابات مرّةً أخرى، لا سيّما بعد الاستماع إلى شهادات نساءٍ ربحن الانتخابات المحليّة في العام ٢٠١٠». ١٣٥

كذلك في العام ٢٠١٦، أطلق مشروع دعم الانتخابات اللبنانية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي حملة توعية إعلامية بعنوان: «النساء في البلديات ٢٠١٦». وعبر إعلاناتٍ على لوحات متعدّدة، وعبر ملصقات ونشرات إعلانية، وشاشات إعلانية انتشرت في بيروت الكبرى وما بعدها، شجّعت الحملة النساء على الترشّح إلى الانتخابات البلدية القادمة وشجّعت كذلك الناخبين على دعم النساء المرشّحات. ١٣٦، ١٣٧ وفي الإطار الأوسع الذي يموله الاتحاد الأوروبي «المساواة بين الجندين وتمكين النساء في لبنان»، شاركت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية كذلك في حملة التوعية الإعلامية هذه، وقادّت صنع فيلم وثائقي قصير بعنوان «النساء في البلديات»، لم يقتصر على مقابلة الموظفين الرسميين، بل قابل أيضًا مواطنين لبنانيين، وتساءل عن دور النساء في شؤون الحكم البلدي. وقد لاحظ أحد الذين أُجريت معهم المقابلات أنّ «النساء مفيدات ويستطعن بالتأكيد العمل مثلما يعمل أيّ رجل» في الحكم البلدي. ١٣٨

«مين بيتخب؟» «كيفية الترشّح؟» و«أوراق الاقتراع الرسمية» الذي تضمّن معلومات عن أوراق الاقتراع المطبوعة مسبقًا وكيفية تعبئتها وكيفية التعرّف على أوراق الاقتراع الباطلة. ١٣٩

في العام ٢٠١٨، أطلقت المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية بالتعاون مع مؤسسة أبعاد - مركز الموارد للمساواة بين الجنسين - والاتّحاد اللبناني للمعوقين مشروعها «للتعيين والتفسير والاستجابة» لتشجيع المشاركة في السياسة العادلة جندريًا ومنع التمييز بين الناخبين. ١٤٠

بدأ برنامج تمكين المرأة من أجل القيادة التابع لهيفوس في العام ٢٠١٦ وسوف ينتهي في العام ٢٠٢٠، وهو يواصل تقديم الدعم للناخبات والقائدات عبر قطاعات مختلفة، بما في ذلك السياسة والنقابات التجارية المهنية ومنظمات المجتمع المدني. مؤلّت وزارة الخارجية الهولندية هذا البرنامج الذي تُقارب ميزانيته ١٥ مليون يورو ويشمل خمسة بلدان (الأردن ولبنان ومالوي وزامبيا وزيمبابوي)، وهو يتضمّن في لبنان خمسة شركاء تنفيذيين: الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، ومهارات، ومركز دعم لبنان، والمؤسسة العربية للحزبات والمساواة (AFE)، والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية. وفي حين لا توجد أرقام لنفقات المشروع في لبنان في عامه الثالث (٢٠١٨)، فإنّ النفقات المتّصلة به في لبنان، باستثناء المصاريف الإدارية، قد بلغت حوالي ١,٨١,٣٦٦ يورو. يهدف برنامج تمكين المرأة من أجل القيادة إلى العمل على مسارّين معًا، يسعى أولهما إلى «ضمان فرص متساوية للنساء وقدرتهنّ على المشاركة الكاملة في الحياة السياسية ومسارات صنع القرار»، في حين يهدف المسار الثاني إلى «خلق اعتراف ودعم عامّين أكبر للنساء في مواقع القيادة» ١٤١. وفقًا لنظرية التغيير التي يتبنّاها مشروع تمكين المرأة من أجل القيادة، لا يمكن أن يكون تمكين المرأة من أجل القيادة فعّالًا في لبنان إلاّ بمعالجة قضية محدودية مشاركة المرأة في السياسة عبر مقارنة من الأعلى إلى الأسفل ومن الأسفل إلى الأعلى. ١٤٢

وفي مبادرة تعود للعامين ٢٠١٣-٢٠١٤ حملت عنوان «أكيد فيا» (هي تستطيع بالتأكيد)، نظّم المعهد الديمقراطي الوطني بالتعاون مع المركز العربي للتنمية ومنظمة مارش (MARCH) ونساء رائدات

حملة انتخابية، والظهور الإعلامي، والتحدّث أمام الجمهور. ^{١٣٩} ومثلما قالت سارة عبد الله التي كانت مرشحة لانتخابات عام ٢٠١٦ البلدية حول التدريبات أثناء حلولها ضيفة على البرنامج الحواري بيناتنا، «لأنّ [مدرّبتنا] كانت لديهم خلفية واسعة من العمل في البلديات... كُنّا قادرات على تعلّم [المطالبة] بـ[مواقفنا] الشرعية في فضاء لبنان العام». ^{١٤٠}

وكانت جمعية نساء رائدات قد قامّت بعمل مع النساء تحضيراً للانتخابات عام ٢٠١٦ البلدية، كجزءٍ من مشروعها «النساء في البلديات» بتمويل من مبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية. في العام ٢٠١٤، عملَ هذا المشروع الذي استمرَّ ١٢ شهرًا بصلّة وثيقة مع ٣٠٠ امرأة في لبنان، حصلَ ٧٠ منهنّ على «تدريب مهني مكثّف» حول قضايا من قبيل القانون البلدي والوطني، ووضع الميزانية، ومهارات القيادة، وإجراء

التحليل والخلاصة

السياسي، تواصلت إدامة البرمجة الحالية التي تروّج للبرامج التي لا تركز على مجموعة المهارات عينها فحسب، بل كذلك على المعلومات عينها، بهدف المشاركة الناجحة في السياسة. وعلى ذلك، تبدو المشاريع وكأنّها تكرر نفسها من حيث المحتوى والتركيز. في لبنان، يكمن الجدل في أنّ تلك كانت هي الحال في فترة السنتين التي سبقت انتخابات عام ٢٠١٨ النيابية. بالشراكة مع مكتب وزير الدولة لشؤون المرأة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجندين وتمكين المرأة، والاتحاد الأوروبي، نظم مشروع دعم الانتخابات اللبنانية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تدريباً لمدة ستة أيام في شباط/فبراير ٢٠١٨، حيث تدرّبت النساء، سواءً أكنّ منتسبات إلى أحزاب سياسية أم إلى المجتمع المدني، على «النظام الانتخابي والأطراف الفاعلة في العملية الانتخابية... مكّونات حملة انتخابية ناجحة... وقُدّمت لهنّ أدوات عملية» لتشكيل فرقهنّ لإطلاق الحملة الانتخابية.^{١٤٢} كذلك، تلقت المشاركات في شبكة المرشّحات للعامين ٢٠١٧ و٢٠١٨ تدريبات حول القانون الانتخابي الجديد وحول إدارة حملة سياسية ناجحة، بدعم من مشروع دعم الانتخابات اللبنانية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجمعية نساء رائدات.^{١٤٣} وقبيل انتخابات عام ٢٠١٦ البلدية وبتمويل من مبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية، نفذ مشروع دعم الانتخابات اللبنانية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجمعية نساء رائدات برامج تدريبية، هدفها تشجيع النساء على الترشّح. وعلى الرغم من أنّ الشهادات التي أدلت بها المشاركات في المشروع، مثلما وردت على موقعي المانح والشريك،

على الرغم من أنّ مبادرات تمكين المرأة سياسياً وتمكينها من المشاركة في السياسة التي ناقشناها أعلاه ليست حصرية، فهي تقدّم أساساً صلماً لتحليل الميول الحالية في تمويل تلك المبادرات والتدخلات في لبنان. والأهمّ من ذلك أنّها أدامت تعريفاً تقليدياً لما يمكن اعتباره «سياسياً». إنّ تركيز هذه المشاريع على القائدات والناخبات والمرشّحات والموظّفات الرسميات والعاملات على نحو وثيق مع المكاتب الحكومية وموظّفيها يعزّز فكرة وجود موقع أو مكان نوعي، تحتلّ فيه «السياسة» مكاناً. يُواجه ذلك بتصوّر أكثر وضوحاً للسياسة من حيث أنّها تتشكّل من نشاطاتٍ سياسية رسمية وغير رسمية معاً، ويقبّد تعريف ما هو سياسي باللحظة الانتخابية. بل أكثر من ذلك، فهو يفترض أنّه لا يمكن تصنيف النشاطات بأنّها سياسية إلاّ عندما تُعرّف بوصفها كذلك. ما من شكّ في أنّ النساء اللواتي يترشّحن للحكم البلدي يقمن بفعلٍ سياسي، لكنّ مثلما كتبت ماريز تادروس، إنّ مثل هذا التعريف الضيق لما «يُعتبر» سياسياً يمنع تحليل النساء بوصفهنّ عوامل سياسية على مدى الزمن، ويؤسّس عوضاً عن ذلك مسار النساء السياسي بوصفه مجرّد سلسلة من «المناسبات» المتفرّقة، بدلاً من أن يكون آلية اجتماعية متواصلة.^{١٤٤}

كذلك، يمنع التعريف الضيق لما يُعدّ حدثاً أو نشاطاً سياسياً وجود تحليل لأنماط الدعم الضرورية فعلياً لتشجيع مشاركة المرأة في السياسة. وبسبب التركيز الكبير على الحقل السياسي الرسمي، ونتيجةً لذلك وصول المرأة إلى مواقع سلطة اتّخاذ القرار

جميع النساء يتشاركن الشواغل عينها، والأهم من ذلك إعلاء شأن هوياتهنّ كنساء على هوياتهنّ في المجموعات الدينية والاجتماعية والسياسية، إضافةً إلى أمور أخرى كثيرة.

على نحوٍ مشابه لتعميم ضروب الفهم التنموي لتمكين المرأة، تبدو برامج تمكين المرأة السياسي ومشاركتها في السياسة وكأنّها تستخدم تصوّرًا ليبراليًا

وعبر التركيز على التصرّوات التقليدية لما يمكن اعتباره مشاركةً سياسية، يمكن أن تؤدي برامج تمكين المرأة السياسي ومشاركتها في السياسة إلى التقليل من الدور الذي تلعبه المرأة حاليًا في سياسة البلاد.

للمساواة. فهي تجادل بأنّ الحقل السياسي متاحٌ فعليًا للنساء: تحتاج النساء فحسب إلى الموارد الصحيحة والدعم الصحيح بهدف الوصول إلى المواقع والعمليات السياسية الرسمية. وعليه، فالمسألة مجرد مسألة إيصال النساء إلى تلك المواقع. ومن هذا المنظور، فهناك منطقتان سليمتان لحلقات العمل حول بناء القدرات والتدريب، والمؤتمرات الرفيعة المستوى، والحملات الإعلامية التي تروج للمشاركة السياسية للمرأة. وكلّما ازداد تدريب المرأة حول القانون الانتخابي الجديد، سيزداد تمكينها للترشّح للمناصب السياسية. وكلّما ازداد وعي الناخبة حول أنظمة وتقييدات الناخبين، ازداد ظهورها في مراكز الاقتراع المحليّة. أخيرًا، كلّما أغرق الجمهور اللبناني بصور النساء المشاركات في السياسة، كان قبوله أسرعًا للمساواة بين الرجل والمرأة في قدرتهما كفاعلين سياسيين.

نظرت بإيجابية إلى تلك التدريبات، فإنّ شعبية مثل هذه التدريبات على بناء القدرات تتماشى مع مزاعم كارمن جحا بأنّ مشاريع تمكين المرأة السياسي ومشاركتها في السياسة تفترض أنّ المرأة اللبنانية إذا ما قُدِّمت إليها المعلومات الصحيحة تستطيع أن تكون قادرة على الترشّح للمواقع البلدية والحكومية الوطنية.^{١٤٤} على سبيل المثال، يبدو وكأنّ التركيز المستمرّ على تدريب النساء حول كيفية خوض حملة سياسية ناجحة يؤكّد أنّه حتّى بهذه المعرفة، توجد عوائق اجتماعية ثقافية تُعرقّل دخول المرأة إلى المجال السياسي الرسمي، ناهيك من مواصلة ترشّح سياسي. وبدلًا من تحدّي هذه العوائق البنوية، تعتمد مثل هذه البرامج على مقارنة «معرفة المزيد»، أو تركّز على قدرة كلّ امرأة كانعكاسٍ لمعرفتها بالمشهد الانتخابي في لبنان.^{١٤٥}

ينعكس هذا التركيز الفردي أيضًا في وجوه أخرى لبرامج تمكين المرأة السياسي ومشاركتها في السياسة. وبصورة خاصّة، بدأ وكأنّ التدرّجات التي زعمت زيادة الوعي بالعوائق الاجتماعية الثقافية الحالية التي تمنع مشاركة المرأة في السياسة تركّز فحسب على تلك العوائق في الميدان السياسي الرسمي. على سبيل المثال، في مقاطع الفيديو القصيرة التي أنتجها مشروع دعم الانتخابات اللبنانية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي كجزءٍ من حملة «نصّ المجتمع، نصّ البرلمان»، ليست هنالك إشارة إلى العوائق الماديّة والثقافية والبنوية التي تحوّل دون مشاركة المرأة في السياسة على نحوٍ أوسع، ناهيك عن خوض حملة نيابية ناجحة.

إنّ زيادة تمثيل المرأة الوصفي، أو عدد النساء اللواتي يتولّين مناصب سياسية أو يشاركن في السياسة الرسمية، بدأ وكأنّه التوجّه الرئيسي لكثيرٍ من مبادرات تمكين المرأة السياسي وتمكينها من المشاركة في السياسة والتي حللناها في هذا التقرير. لكنّ ذلك لا يضمن، بذاته ومن ذاته، تمثيل المرأة الموضوعي. فمجرّد زيادة عدد النساء في المواقع السياسية الرسمية لا يستطيع ضمان أنّ الحكومة اللبنانية بخاصّة سوف تأخذ على نحو أكثر جدية «قضايا المرأة» الأوسع.^{١٤٦} ومثلما تلاحظ كروك (٢٠١٢)، يمثّل هذا المنطق عددًا من الافتراضات الإشكالية، بما في ذلك مسائل مرتبطة بمن وماذا «يعرّف» قضايا المرأة، وكيف يتضمّن التمثيل الوصفي أنّ

السياسة إلى التقليل من الدور الذي تلعبه المرأة حاليًا في سياسة البلاد. فالظهور المتزايد للنساء كقائداتٍ في التحركات الاجتماعية الثورية الراهنة في لبنان يتحدّى فكرة أنّه يمكن فقط قياس تمكين المرأة السياسي بمشاركتها في الميدان السياسي الرسمي وحده. هؤلاء النساء تحديداً هنّ اللواتي يعملن على تحطيم الوضع القائم الحالي، ويعتبرن كيف بإمكان نقل لبنان نحو مستقبلٍ عادلٍ جذريًا من خلال مشاركة المرأة في السياسة. ومن دون الانتباه إلى هذه العمليات السياسية خارج عالم السياسة الرسمية، تُساهم تدخّلات تمكين المرأة السياسي ومشاركتها في السياسة في توسيع الفجوة بين المقاربة الأكثر مأسسةً حول «خوض العمل السياسي» والحركات الاجتماعية الأوسع، فتبقى محتجزةً في نموذج لا يتّسم بالمرونة لمشاركة المرأة في السياسة، لا يصوّر تصويرًا صحيحًا لتمكين المرأة السياسي.

المدّاهش أنّه ضمن هذا المنطق، لا مكان للتعريف الراديكالي لمفهوم «التمكين» الذي يسعى إلى تحدّي التراتبيات السلطوية السائدة والكامنة في أساس التفاوتات بين الجندين والتفاوتات الاجتماعية. يفشل هذا المنظور في التعامل مع تمكين المرأة السياسي المحدود وروابطه المشتركة مع تمكينها الاجتماعي والاقتصادي، وفي معالجة العوامل السياقية المرتبطة بتمكين المرأة السياسي والذي لا يتباين بين بلديةٍ وأخرى فحسب، بل كذلك بين مدينةٍ وأخرى. وأخيرًا، تتضمّن هذه المقاربة نقاشًا محدودًا بشأن نظام علاقات السلطة الحالي وتأثيرات المرأة فيه، ما قد يمنح أفضليةً للنساء المنتسبات إلى مجموعة سياسية معيّنة على حساب المنتسبات لمجموعةٍ أخرى.

ختامًا، وعبر التركيز على التصوّرات التقليدية لما يمكن اعتباره مشاركةً سياسية، يمكن أن تُؤدّي برامج تمكين المرأة السياسي ومشاركتها في

حواشي

- ١٠ جرجي عازار، ٢٠١٩. «ضريبة الواتساب الاجتماعية الأخيرة مع ظهور التحركات الاجتماعية الكبيرة»، النهار، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. <https://en.annahar.com/article/-1051479whatsapp-tax-the-final-straw-as-protests-erupts>. 19 [آخر دخول بتاريخ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩]
- ١١ «تُشير عبارة ثورة «غير سياسية» هنا إلى رؤية مشتركة تتجاوز الانتماات الطائفية. وهي تُشير، في السياق اللبناني تحديداً، إلى نظام الحكم الطائفي الذي يوزع مواقع السلطة وفقاً للهوية الطائفية.
- ١٢ لنا خطيب، ٢٠١٩. «لبنان يختبر ثورة اجتماعية». الجزيرة، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. <https://www.aljazeera.com/indepth/opinion/lebanon-experiencing-social-revolution191020065959490-.html>. [آخر دخول بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩]
- ١٣ المتنتدى الاقتصادي العالمي. المؤشر العالمي للفجوة بين الجندرين ٢٠١٨.
- ١٤ هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ٢٠١٨. «عدد قياسي من النساء يقترعن في أول انتخابات برلمانية لبنانية منذ ٢٠٠٩»، ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٨. <https://www.unwomen.org/en/news/stories/5/2018/news-record-number-of-women-on-the-ballot-in-lebanon>. [آخر دخول بتاريخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩]
- ١٥ دانيال ل. تافانا وكريستينا باريرا، ٢٠١٩. «انتخابات ٢٠١٨ في لبنان: تدابير جديدة واستمرار الوضع الراهن». <https://civilsociety-centre.org/resource/lebanon%E99%80%2s-2018election-new-measures-and-resilience-status-quo>.
- ١٦ دعم لبنان، حزيران/يونيو ٢٠١٩. [آخر دخول بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩]
- ١٧ «أول وزيرة داخلية في العالم العربي تُشير إلى تعيينها بصفته «علامة فخر للنساء»، الغارديان، ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٩. <https://www.theguardian.com/world/2019/feb/17/arab-world-first-female-interior-minister-hails-point-of-pride-for-women-roya-al-hassan>. [آخر دخول بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩]
- ١٨ روى سلامة، ٢٠١٤. «السياسات الجندرية في لبنان ومحدودية الإصلاح القانوني (بالانكليزية والعربية)». بؤابة المعرفة للمجتمع المدني، دعم لبنان، ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. رمز التعريف الرقمي DOI: 10.17017/07.CSR/10.18943
- ١٩ تمكين المرأة من أجل القيادة، ٢٠١٨. «المرأة اللبنانية في مواقع القيادة: بحث حول التصوّرات الوطنية». كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. <https://www.beyondrd.com/assets/publications/Lebanese20%Women20%In20%Leadership20%Positions20%-20%BRD.pdf>. [آخر دخول بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩]
- ٢٠ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ٢٠١٨. «القوانين والسياسات والممارسات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في لبنان». https://civilsociety-centre.org/sites/default/files/resources/gender_justice_in_lebanon_final_report_eng.pdf. [آخر دخول بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩]
- ٢١ سعاد جوزيف، ٢٠١٠. [آخر دخول بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩]
- ٢٢ المصري وزعيتير، ٢٠١٨. ب. مصدر سبق ذكره، الصفحة ٢٥.
- ٢٣ إميلي كومبار، ٢٠١٦. «تدخّلات المانحين في تمكين النساء السياسي». مجلة رايبند ليتراتشر، آب/أغسطس ٢٠١٦. برمنغهام، المملكة المتحدة، UK: GSDRC جامعة برمنغهام.
- ٢٤ نانيا هندرسون وكاميل نلسون وزينة شمالي، ٢٠١٥. «زيادة المشاركة السياسية للمرأة في لبنان: التفكير في العوائق والفرص وما المُتأمل». مجلة السياسة والقانون، ٨، العدد ٤: ٤، دعم لبنان، ٢٠١٨. بين إقصاء الكيانات السياسية وأعباء الأدوار الاجتماعية للنساء: دراسات حالات من لبنان. بيروت: شبكة المساواة بين الجندرين، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. <https://civilsociety-centre.org/sites/default/files/resources/ls-womenleadership-casestudy-en.pdf>. [آخر دخول بتاريخ: ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩]
- ٢٥ دعم لبنان، ٢٠١٨. بين إقصاء الكيانات السياسية وأعباء الأدوار الاجتماعية للنساء: دراسات حالات من لبنان. بيروت: شبكة المساواة بين الجندرين، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. <https://civilsociety-centre.org/sites/default/files/resources/ls-womenleadership-casestudy-en.pdf>. [آخر دخول بتاريخ: ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩]
- ٢٦ دعم لبنان، ٢٠١٨. بين إقصاء الكيانات السياسية وأعباء الأدوار الاجتماعية للنساء: دراسات حالات من لبنان. بيروت: شبكة المساواة بين الجندرين، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. <https://civilsociety-centre.org/sites/default/files/resources/ls-womenleadership-casestudy-en.pdf>. [آخر دخول بتاريخ: ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩]
- ٢٧ دعم لبنان، ٢٠١٨. بين إقصاء الكيانات السياسية وأعباء الأدوار الاجتماعية للنساء: دراسات حالات من لبنان. بيروت: شبكة المساواة بين الجندرين، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. <https://civilsociety-centre.org/sites/default/files/resources/ls-womenleadership-casestudy-en.pdf>. [آخر دخول بتاريخ: ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩]
- ٢٨ ج. بارابارت، س. راي وك. ستودست (تحرير)، إعادة التفكير في التمكين: آفاق نساء العالم، لندن: روتلج، ١٩٨٧.
- ٢٩ كارين غرون وجيتا سين، ١٩٨٧. «رؤى واستراتيجيات ومناهج بديلة». تُشير في: التنمية والأزمات والرؤى البديلة: آفاق نساء العالم الثالث، ٧٩-٨٠، ٨٩. نيويورك: منشورات مونثلي ريفيو.
- ٣٠ ج. بارابارت، س. راي وك. ستودست (تحرير)، إعادة التفكير في التمكين: النوع الاجتماعي والتنمية في عالم عالمي/محلي. لندن: روتلج.
- ٣١ بارابارت وآخرون، مصدر سبق ذكره، ١٥.
- ٣٢ إستر بوزراب، ١٩٨٩. دور النساء في التنمية الاقتصادية، تروريدج، المملكة المتحدة، منشورات كرومويل.
- ٣٣ إلين هاردويك وريتشارد بيت، ٢٠١٥. نظريات التنمية، الطبعة الثالثة، الطروحات والحجج والبدائل. «نظريات التنمية النسوية»، نيويورك، منشورات جيلفورد، ص. ٣٦٦-٣٧٦.
- ٣٤ ماريما ميز (٢٠١٤). البطريركية والتراكم على الصعيد العالمي: المرأة في تقسيم العمل الدولي. لندن: منشورات زد بوكس.
- ٣٥ شارلوت بونش وروكسانا كاريلو، ١٩٩٠. «الرؤى النسوية عن المرأة في التنمية». في: إيرين تنكر (تحرير)، ضروب عدم المساواة الدائمة. أوكسفورد، المملكة المتحدة، منشورات جامعة أوكسفورد، ص. ٧٠-٨٢.
- ٣٦ غرون وسين، مصدر سبق ذكره، ٩-١٠.
- ٣٧ سريلاا بالتويالا، ٢٠٠٧. «استمداد القوة من التمكين: تقرير يستند إلى التجارب». التنمية في الممارسة، ١٧، العدد ٥/٤: ٥٥٨.

- ٢٦ إيميلي كومبار، ٢٠١٨. «فعّالية دعم المانحين للمرأة في القيادة السياسية الرسمية - مراجعة سردية». المعرفة والوقائع والتعلّم من أجل التنمية: ١٠٦-١٠٧.
- ٢٧ منال أ. جمال، ٢٠١٥. «دعم المانحين الغربيين والتمكين الجندي في الأراضي الفلسطينية وما وراءها». المجلة الدولية النسوية للسياسة، العدد ٢: ٢٠٢-٢٠٣.
- ٢٨ كارمن جحا، ٢٠١٩. «أسطورة تمكين النساء السياسي في نظام لبنان المبني على المحاصصة الطائفية». مجلة المرأة والسياسة والسياسات، العدد ٤: ٢٠١-٢٠٤.
- ٢٩ ريشا ناغار وساراسواتي راجو، ٢٠٠٣. «المرأة والمنظمات غير الحكومية ومفارقات التمكين وإزالة التمكين». أنتيبود ٣٥، العدد ١: ١٣٠-١٣١.
- ٣٠ سهيلة نزنين ومهين سلطان، ٢٠٠٩. «الكفاح من أجل البقاء والاستقلالية: تأثير «الأنجزة» في منظمات المرأة في بنغلادش». التنمية، العدد ٥٢: ١٩٣-١٩٩.
- ٣١ إصلاح جاد، ٢٠٠٤. ««أنجزة» حركات المرأة العربية». معهد دراسات التنمية، العدد ٤: ٣٣٤-٣٤٢.
- ٣٢ جانين أ. كلارك وواشيكي م. ميشوكي، ٢٠٠٩. «المرأة ومهنة المنظمات غير الحكومية: دراسة حالة من الأردن». التنمية في الممارسة، العدد ٣: ٣٢٩-٣٣٩.
- ٣٣ داليا متري، ٢٠١٥. «من الفضاء العام إلى فضاء المكتب: مهنة/«أنجزة» جمعيات الحركة النسوية في لبنان وتأثيرها في التحشيد وتحقيق التغيير الاجتماعي». دعم لبنان، إصلاح جاد. «المنظمات غير الحكومية: بين الكلمات الرائجة والحركات الاجتماعية». التنمية في الممارسة، العدد ١٧: ٦٢٢-٦٢٩.
- ٣٤ كروك وآخرون، مصدر سبق ذكره، ٣.
- ٣٥ تادروس، ٢٠١١، مصدر سبق ذكره، ٩.
- ٣٦ وليد حسين، ٢٠١٧. «الكويت النسائية في لبنان: حلّ مؤقت لمشكلة سياسية مزمنة». مؤسّسة هاينريش بول. بيروت، لبنان، ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٧. [آخر دخول بتاريخ ٢٣ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١٩]
- ٥١ آن ماري غويتز (٢٠٠٣). «فعالية النساء السياسية - إطار مفاهيمي». في عدم وجود طرق مختصرة إلى السلطة: المرأة الأفريقية في السياسة وصنع السياسات، تحرير آن ماري غويتز وشيرين هاسيم، لندن: منشورات زد بوكس.
- ٥٢ نوكيت كاردام وسلمي أكونير، ٢٠٠٣. «الآليات الوطنية الخاصة بالمرأة: الهياكل والفضاءات». ورد في شيرين م. راي (تحرير)، تعميم مفهوم النوع الاجتماعي، إشاعة الديمقراطية في الدولة؟ الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة. مانشستر ونيويورك: منشورات جامعة مانشستر، ص. ٩٦-١١٣.
- ٥٣ كارولين موزر، ١٩٩٣. التخطيط الجندي والتنمية: النظرية والممارسة والتدريب. لندن: روتلج.
- ٥٤ جحا، مصدر سبق ذكره، ٢.
- ٥٥ منى لي كروك، دارسي أشمان، ليلي مغاري وميلاد بورنيك، ٢٠١٤. «قيادة النساء كسبيل لتمكين أكبر. دراسة نظرية». نظم الإدارة الدولية من أجل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.
- ٥٦ ماريز تادروس، ٢٠١١. «انخراط النساء في السياسة: ما وراء العصا السحرية والطرق السريعة». ورقة سياسات المسارات برايتون: مجموعة برنامج أبحاث لمسارات التمكين.
- ٥٧ ماريز تادروس، ٢٠١١. «بين السراب والوهم: أجنحة تمكين المانحين في الشرق الأوسط في منظورها الصحيح». دراسات مقارنة من جنوب آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط، العدد ٣: ٢٤-٢٣٧.
- ٥٨ تادروس، ٢٠١٠، مصدر سبق ذكره، ص. ٨.
- ٥٩ ساردينغ، ٢٠٠٨، مصدر سبق ذكره، ص. ١٨.
- ٦٠ مينا باليامون لوتز. «فعّالية المساعدة الأجنبية لمنظمات مساواة النساء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: هل تروّج المساعدة لمشاركة النساء السياسية؟» ورقة عمل المعهد العالمي لأبحاث اقتصاديات التنمية رقم ٧٤/٢٠١٣. [آخر دخول بتاريخ ١٩ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١٩]
- الألفية الثالثة». النوع الاجتماعي والتنمية، العدد ١٣، أهداف التنمية في الألفية الثالثة: ١٣.
- ٣٨ سهيلة نزنين وأكوسوا دركواه ومهين سلطان، ٢٠١٤. «البحث عن تمكين المرأة: أفكار حول المنهجية من نسويات جنوبيات». المنتدى العالمي لدراسات المرأة، العدد ٤٥: ٦٢٠٥٥.
- ٣٩ كورنول، ٢٠١٦، مصدر سبق ذكره، ٣٤٥.
- ٤٠ نزنين وآخرون، مصدر سبق ذكره، ٥.
- ٤١ أندريا كورنول وج. جيني إدواردز، تحرير، ٢٠١٤. ضروب النسوية والتمكين والتنمية: تغيير حياة النساء. لندن: منشورات زد بوكس.
- ٤٢ شاندرام موهانتني، ٢٠٠٣. نسوية بلا حدود: نظرية إزالة الاستعمار، ممارسة التضامن. دورهام، نورث كارولينا: منشورات جامعة ديوك.
- ٤٣ سيسيليا ماريا باسيلار ساردنبرغ، ٢٠٠٨. «التمكين الليبرالي مقابل التمكين التحريزي: رؤية نسوية من أميركا اللاتينية حول تصوّر تمكين المرأة». نشرة معهد دراسات التنمية، العدد ٦: ١٨.
- ٤٤ ساردينغ، مصدر سبق ذكره، ١٩.
- ٤٥ شوبرا ومولر، مصدر سبق ذكره، ١٠.
- ٤٦ ساردينغ، مصدر سبق ذكره، ١٩.
- ٤٧ انظر الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، المؤشّر العام للفجوة بين الجندين، قياس المساواة بين الجندين (GEM) وما إلى ذلك، وهي كلّها تُعرّف التمكين السياسي بوصفه مفتاحًا لمساواة المرأة.
- ٤٨ ماريز تادروس، ٢٠١٤. النساء في السياسة: النوع الاجتماعي والسلطة والتنمية. لندن: منشورات زد بوكس، ص. ٣.
- ٤٩ مكتب المستشارية الخاصة المعنّية بقضايا الجندين والنهوض بالمرأة، ٢٠٠٢. «تعظيم مفهوم النوع الاجتماعي: لمحة عامة». ٦.
- ٥٠ كارولين موزر وأنايليز موزر، ٢٠٠٥. «تعظيم مفهوم النوع الاجتماعي منذ مؤتمر بيجين: مراجعة للنجاح والعقبات في المؤتمرات الدولية». النوع الاجتماعي والتنمية، العدد ١٣، العدد ٢ تعميم: مراجعة نقدية: ١١-٢٢.
- ٢٧ جين بارابارت، ٢٠٠٢. «النوع الاجتماعي والتمكين: أفكار جديدة، مقاربات جديدة». ورد في: رفيق الدراسات التنموية، تحرير ديساي وفاندانا روبر وبيوتر، ٤١. لندن: روتلج.
- ٢٨ أندريا كورنول، ٢٠٠٧. «الكلمات الرائجة والكلمات المهمة: تفكيك خطاب التنمية». التنمية في الممارسة، العدد ١٧، العدد ٤/٥: ٤٧١-٤٨٤.
- ٢٩ أندريا كورنول وكارن بروك، ٢٠٠٥. «ما الذي تفعله الكلمات الرائجة لسياسات التنمية؟ نظرة نقدية إلى المشاركة، والتمكين، والحدّ من الفقر». فصلية العالم الثالث، العدد ٧: ١٠٤٣-١٠٦٠.
- ٣٠ أندريا كورنول، ٢٠١٦. «تمكين المرأة: ما الذي ينجح؟» مجلة التنمية الدولية، العدد ٢٨: ٣٤٢-٣٥٩.
- ٣١ نائلة كبير، ١٩٩٤. الواقع المعكوس: تراتبية الجنس في تنمية الفكر. لندن: فرسو.
- ٣٢ سريلانا باتيلوالا، ١٩٩٣. تمكين المرأة في جنوب آسيا: المفاهيم والممارسات. مكتب جنوب آسيا والمحيط الهادئ لتعليم الكبار. مومباي.
- ٣٣ جيتا سين، ١٩٩٧. «التمكين كمقاربة للفقر». سلسلة أوراق عمل ٧/٩٧، ورقة معلومات أساسية لتقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- ٣٤ جو رولاندز، ١٩٩٦. مساواة التمكين: العمل مع النساء في هندوراس، ٢٧. أوكسفورد: منشورات أوكسفام.
- ٣٥ الأمم المتحدة «الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجندين وتمكين كل النساء والفتيات». <https://www.un.org/sustainabledevelopment/gender-equality/>. [آخر دخول بتاريخ ٢٤ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١٩]
- ٣٦ دييتا شوبرا وكاثرين مولر، ٢٠١٦. «ربط الاتفاق حول تمكين المرأة». معهد دراسات التنمية (IDS)، النشرة، العدد ٨: ٨.
- ٣٧ نائلة كبير، ٢٠٠٥. «المساواة بين الجندين وتمكين المرأة: تحليل نقدي حول أهداف التنمية في

- ٧٣ تقرير خطة عمل الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ٢٠١٦.
- ٧٤ جوانا عزيز، ٢٠١٩. «لماذا النساء شبه غير مرئيات في البرلمان اللبناني». ميدل إيست آي، ١٧ تموز/يوليو ٢٠١٧. <https://www.middleeasteye.net/opinion/why-women-are-almost-invisible-lebanons-parliament>. [آخر دخول بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩]
- ٧٥ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان، ٢٠١٧. «الخلافاً حول الكوتا». ٧ آذار/مارس ٢٠١٧. يوتيوب. متاح على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=9v1o4_I_Q_NY. [آخر دخول بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩]
- ٧٦ نشرة أخبار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. [آخر دخول بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩]
- ٧٧ انظر القسم ت. دعم شبكات ومنظمات المجتمع المدني، من أجل مزيد من المعلومات عن تحالف «نساء في البرلمان».
- ٧٨ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبنان، ٢٠١٧. «٣٦٥ يوماً من رحلة النوع الاجتماعي: قصص من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - لبنان». [آخر دخول بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩]
- ٧٩ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ٢٠١٦. «تقرير موجز لمشروع النساء في السلطة». ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦. نشرته أنظمة الإدارة الدولية (MSI): شركة تترانك https://www.usaid.gov/sites/default/files/USAID-WiP-summary-report_FINAL.pdf. [آخر دخول بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩]
- ٨٠ الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية. «التقرير التنفيذي على خارطة الطريق ٢٠١٦»: خطة نشاط سياسات التنمية المتعلقة بالمساواة بين الجندين ٢٠١٦-٢٠٢٠. <http://docplayer.net/-162420767-Implementation-report-on-the-road-map2016-.html>. [آخر دخول بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩]
- ٨١ المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي. «خدمات دعم للبرنامج الإقليمي لتعزيز قدرة النساء على اتخاذ القرارات في الشرق الأوسط». [آخر دخول بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩]
- ٨٢ المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي. «المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي: رعاية عضوات المجلس: أداة للنجاح». ٢٠١٩. يوتيوب. ١٥ أيار/مايو ٢٠١٩.
- ٨٣ المصدر السابق.
- ٨٤ موقع المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي. [آخر دخول بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩]
- ٨٥ المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي «عمليات التدقيق المتعلقة بالعدالة الجنائية: أداة ابتكارية للحكم الرشيد». https://genderweek.staging.konnektiv.de/?wpfb_dl=1095. [آخر دخول بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩]
- ٨٦ موقع جمعية نساء رائدات. [آخر دخول بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩]
- ٨٧ مشروع المساعدة الانتخابية للبنان التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. «التقرير السنوي ٢٠١٨: مشروع المساعدة الانتخابية للبنان». التاريخ: ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. https://lebanon-elections.org/wp-content/uploads/-2018/02/2019-LEAP-Annual-Report-_FINAL.pdf. [آخر دخول بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩]
- ٨٨ نساء رائدات، مصدر سبق ذكره، ٧.
- ٨٩ مشروع دعم الانتخابات اللبنانية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مصدر سبق ذكره، ١٧.
- ٩٠ نساء رائدات. الصفحة الإلكترونية لصناعات القرار. تاريخ الدخول: ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.
- ٩١ البحث عن أرضية مشتركة، ٢٠١٨. «مشروع التواصل العام المراعي للنوع الاجتماعي: التقييم النهائي للمشروع». [آخر دخول بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩]
- ٩٢ البحث عن أرضية مشتركة، ٢٠١٨. مصدر سبق ذكره، ٩-١.
- ٩٣ الموقع الإلكتروني لنساء رائدات. [آخر دخول بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩]
- ٩٤ نساء رائدات، مصدر سبق ذكره.
- ٩٥ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ٢٠١٦. مصدر سبق ذكره، ٨.
- ٩٦ مؤسسة أبعاد - مركز الموارد للمساواة بين الجنسين، التقرير السنوي ٢٠١٥، ٤٦.
- ٩٧ الجمعية اللبنانية للدراسات والتدريب، ٢٠١٥. «مشاركة النساء في العمليات السياسية في الجمعية اللبنانية للدراسات والتدريب». ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. <http://lost-lb.blogspot.com/11/2015/women-participating-in-political.html>. [آخر دخول بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩]
- ٩٨ الجمعية اللبنانية للدراسات والتدريب، ٢٠١٥. مصدر سبق ذكره.
- ٩٩ موقع نساء رائدات. [آخر دخول بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩]
- ١٠٠ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ٢٠١٤. «قيادة النساء كطريق لتمكين أكبر: دراسة نظرية». ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. <https://www.slideshare.net/MiladPournik/womens-leadership-as-a-route-to-greater-empowerment-desktop-study>. [آخر دخول بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩]
- ١٠١ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ٢٠١٤. مصدر سبق ذكره، ١١.
- ١٠٢ انظر القسم ت دعم الناخبات، من أجل مزيد من المعلومات عن نشاطات البرامج الأخرى لتمكين المرأة من أجل القيادة.
- ١٠٣ تمكين المرأة من أجل القيادة التقرير المرجلي السريدي السنوي ٢٠١٧. <https://womeninleadership.hivos.org/assets/12/2018/WE4L-2017-Annual-Report.pdf>. [آخر دخول بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩]
- ١٠٤ تمكين المرأة من أجل القيادة، مصدر سبق ذكره، ٦.
- ١٠٥ تمكين المرأة من أجل القيادة، مصدر سبق ذكره، ٢.
- ١٠٦ مشروع المساعدة الانتخابية للبنان التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مصدر سبق ذكره، ١٨-١٩.
- ١٠٧ هيفوس، ٢٠١٩. «التقرير السنوي ٢٠١٨: لتمكين النساء من أجل القيادة». <https://womeninleadership.hivos.org/assets/08/2019/WE4L-ANNUAL-REPORT2018-.pdf>. [آخر دخول بتاريخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩]
- ١٠٨ مشروع دعم الانتخابات اللبنانية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٦. «نشاطات: النوع الاجتماعي والانتخابات» تدريب، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. <https://lebanon-elections.org/event/gender-and-elections-training/>. [آخر دخول بتاريخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩]
- ١٠٩ هيئة الأمم المتحدة للمرأة ٢٠١٨. «سلسلة أكثر للنساء، نساء أكثر في السلطة». <https://www.socialjusticelebanon.eu/projects/gender-equity-and-empowerment-of-women-in-lebanon-success-stories-more-power-to-women-more-women-in-power/>. [آخر دخول بتاريخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩]
- ١١٠ الاتحاد الأوروبي في لبنان، ٢٠١٨. «سلطة أكثر للنساء، نساء أكثر في السلطة». <https://www.socialjusticelebanon.eu/projects/gender-equity-and-empowerment-of-women-in-lebanon-success-stories-more-power-to-women-more-women-in-power/>. [آخر دخول بتاريخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩]
- ١١١ الاتحاد الأوروبي في لبنان، ٢٠١٨. «خطة عمل مشروع «دورك» تهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في السياسة». <https://www.socialjusticelebanon.eu/projects/dawric-direct-action-for-women-reform-inclusion-and-confidence-success-stories-success-story1-/>. [آخر دخول بتاريخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩]
- ١١٢ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبنان، ٢٠١٧. «٣٦٥ يوماً من رحلة الجندر: قصص من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبنان». [آخر دخول بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩]

- ١١٣ مصدر سبق ذكره، ٦.
- ١١٤ مشروع دعم الانتخابات اللبنانية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٧. «التقرير السنوي للعام ٢٠١٧: مشروع دعم الانتخابات اللبنانية». [آخر دخول بتاريخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩] <https://lebanon-elections.org/wp-content/uploads/-2017/01/2018-LEAP-Annual-Report1-.pdf>. [آخر دخول بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩]
- ١١٥ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان، ٢٠١٨. «نصف المجتمع، نصف البرلمان». ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. https://www.youtube.com/watch?v=5HFuIR_lhXs. [آخر دخول بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩]
- ١١٦ الاتحاد الأوروبي لبنان، ٢٠١٨. «خطة «دورك للعمل» تهدف إلى زيادة مشاركة النساء السياسية والاقتصادية».
- ١١٧ المعهد الديمقراطي الوطني، ١ تموز/يوليو ٢٠١٤. «الفيلم الوثائقي «مدمام البرلمانية» يستكشف وجود المرأة السياسي في لبنان». [آخر دخول بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩]
- ١١٨ دابلي ستار، ٢٠١٦. «المجلس النسائي ونساء في البرلمان يطالبن بـ٣٠ بالمئة للنساء في الحكومة المقبلة» ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. <https://www.weeportal-lb.org/news/lwc-and-women-parliament-demand-30-representation-women-new-cabinet>. [آخر دخول بتاريخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩]
- ١١٩ المؤسسة اللبنانية للإرسال أميركا، ٢٠١٦. «تحالف نساء في البرلمان يدعو لكويتا ٣٠ بالمئة للنساء في الوزارة الجديدة» ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. <https://www.lbcgroup.tv/news/d/lebanon-news/292706/women-in-parliament-coalition-calls-for-30quota-f/en>. [آخر دخول بتاريخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩]
- ١٢٠ مؤسسة نساء الأورو-متوسط، ٢٠١٧. «جمعية نساء رائدات تقود حملة مناصرة لدعم وصول النساء اللبنانيات إلى مجلس النواب» ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧. <https://www.euromedwomen.foundation/pg/en/news/view/6581/women-in-front-is-leading-advocacy-campaign-to-promote-lebanese-womens-access-to-parliament>. [آخر دخول بتاريخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩]
- ١٢١ الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، مصدر سبق ذكره.
- ١٢٢ الاتحاد الأوروبي في لبنان، ٢٠١٨. «النساء في لبنان يتلقين الدعم لمكافحة الفقر». <https://www.socialjusticelebanon.eu/projects/dawric-direct-action-for-women-reform-inclusion-and-confidence/success-stories/success-story2-/>. [آخر دخول بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩]
- ١٢٣ موقع المجلس البريطاني في لبنان. [آخر دخول بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩]
- ١٢٤ الاتحاد الأوروبي في لبنان، ٢٠١٨. «مشروع «دورك» للعمل المباشر لتفعيل دور المرأة: إصلاح، دمج، وتعزيز الثقة». ورقة وقائع. <https://pbs.twimg.com/media/DgAtYVLUeAAADKpg?format=jpg&name=large>. [آخر دخول بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩]
- ١٢٥ الاتحاد الأوروبي في لبنان، ٢٠١٨. «خطة عمل مشروع «دورك» تهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في السياسة والاقتصاد». <https://www.socialjusticelebanon.eu/projects/dawric-direct-action-for-women-reform-inclusion-and-confidence/success-stories/success-story1-/>. [آخر دخول بتاريخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩]
- ١٢٦ انظر لقسم ت. دعم منظمات وشبكات المجتمع المدني لمزيد من المعلومات عن المنح التي يقدمها مشروع «دورك» من أجل النشاطات الاجتماعية.
- ١٢٧ الاتحاد الأوروبي في لبنان، مصدر سبق ذكره.
- ١٢٨ مشروع المساعدة الانتخابية للبنان التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مصدر سبق ذكره، ١٩.
- ١٢٩ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٨. «الانتخابات النيابية: أوراق الاقتراع الرسمية». ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٨. <https://www.youtube.com/watch?v=nYJ82VmbU48>. [آخر دخول بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩]
- ١٣٠ الموقع الإلكتروني للمؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية. [آخر دخول بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩]
- ١٣١ هيفوس، ٢٠١٨. «تمكين المرأة من أجل القيادة». <https://www.hivos.org/program/women-empowered-for-leadership-we4/>. [آخر دخول بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩]
- ١٣٢ هيفوس، ٢٠١٦. «التقرير السنوي للعام ٢٠١٦ لمشروع تمكين المرأة من أجل القيادة». <https://womeninleadership.hivos.org/assets/12/2018/WE4L-2016-Annual-Report.pdf>. [آخر دخول بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩]
- ١٣٣ موقع جمعية نساء رائدات. [آخر دخول بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩]
- ١٣٤ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان، ٢٠١٧. «٣٦٥ يومًا من رحلة النوع الاجتماعي: قصص من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبنان». [آخر دخول بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩]
- ١٣٥ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان، مصدر سبق ذكره، ٢.
- ١٣٦ جمعية نساء رائدات، مصدر سبق ذكره، ٤.
- ١٣٧ دابلي ستار، ٢٠١٣. «لا أعذار إضافية لوسائل الإعلام حول الخبيرات والقائدات». ٢ أيار/مايو ٢٠١٣. [آخر دخول بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩]
- ١٣٨ الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، ٢٠١٦. «فيلم وثائقي عن النساء في الانتخابات البلدية من إنتاج الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ٢٠١٦/١». ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. https://www.youtube.com/watch?v=9_L5JYi49gU. [آخر دخول بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩]
- ١٣٩ دابلي ستار، ٢٠١٤. «مشروع يحضّر ٧٠ امرأة لانتخابات ٢٠١٦ البلدية». ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. <http://www.rightsobserver.org/blog/project-prepares-70-women-for-2016-municipal-elections>. [آخر دخول بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩]
- ١٤٠ محطة MTVAlive، ٢٠١٤. «بيناتنا - ناديا خاوند ٨/١٨/٢٠١٤». <https://www.youtube.com/watch?v=sM7JkrxR5MY6feature=youtu.be>.
- ١٤١ تادروس، ٢٠١١، مصدر سبق ذكره، ٩.
- ١٤٢ شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة (iKNOWPOLITICS)، ٢٠١٨. «تقرير إخباري من هيئة الأمم المتحدة للمرأة حول إقلاع برنامج تدريبي للنساء في لبنان». ٨ شباط/فبراير ٢٠١٨. <https://www.iknowpolitics.org/en/news/partner-news/un-women-press-release-kick-training-program-women-lebanon>. [آخر دخول بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩]
- ١٤٣ مشروع المساعدة الانتخابية للبنان التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. «مناسبات: جلسات معلومات تستهدف المرشحات والناخبات».
- ١٤٤ كارمن جحا (٢٠١٩)، مصدر سبق ذكره، ١٦.
- ١٤٥ جحا (٢٠١٩)، مصدر سبق ذكره، ١٤.
- ١٤٦ تادروس ٢٠١٤، مصدر سبق ذكره.

British Council Lebanon website. Accessed on: 25 October 2019

Bunch, C. and Carrillo, R. 1990. "Feminist Perspectives on Women in Development." In I. Tinker (ed.), *Persistent Inequalities*. Oxford, U.K.: Oxford University Press, pp. 70-82.

Chopra, Deepta and Catherine Müller. 2016. "Connecting Perspectives on Women's Empowerment." *Institute for Development Studies (IDS) Bulletin* 47, no. 1A: 8.

Clark, Janine A. and Michuki, Wacheke M. 2009. "Women and NGO Professionalisation: A Case Study of Jordan." *Development in Practice* 19, no. 3: 329-339.

Combaz, Emilie. 2016. "Donor interventions on women's political empowerment." *Rapid Literature Review*, August 2016. Birmingham, UK: GSDRC, University of Birmingham.

Combaz, Émilie. 2018. "Effectiveness of donor support to women in formal political leadership – Narrative review." K4D: *Knowledge, evidence and learning for development*: 1-26.

Cornwall, Andrea and Karen Brock. 2005. "What do Buzzwords do for Development Policy? A critical Look at 'participation,' 'empowerment' and 'poverty reduction.'" *Third World Quarterly* 26, no. 7: 1043-1060.

Cornwall, Andrea. 2007. "Buzzwords and Fuzzwords: Deconstructing Development Discourse." *Development in Practice* 17, no. 5/4: 471-484.

Cornwall, Andrea and Jenny Edwards, J. ed. 2014. *Feminisms, Empowerment and Development: Changing Women's Lives*. London: Zed Books.

ABAAD-Resource Centre for Gender Equality. Annual Report 2015, 46.

"Arab world's first female interior minister hails 'point of pride for women.'" *The Guardian*, 17 February 2019. <https://www.theguardian.com/world/2019/feb/17/arab-world-first-female-interior-minister-hails-point-of-pride-for-women-raya-al-hassan>. Accessed on: 23 October 2019.

Azar, Georgi. 2019. "WhatsApp tax the final straw as massive protests erupt." *Annahar*, 17 October 2019. <https://en.annahar.com/article/1051479-whatsapp-tax-the-final-straw-as-protests-erupts>. Accessed on 19 October 2019.

Aziz, Joana. 2019. "Why women are almost invisible in Lebanon's parliament." *Middle East Eye*, July 17 2017. <https://www.middleeasteye.net/opinion/why-women-are-almost-invisible-lebanons-parliament>. Accessed on: 23 October 2019.

Baliamoune-Lutz, Mina. "The effectiveness of foreign aid to women's equality organisations in the MENA: Does aid promote women's political participation?" WIDER Working Paper no. 2013/074. Accessed on: 19 October 2019.

Batliwala, Srilatha. 1993. *Empowerment of Women in South Asia: Concepts and Practices*. Asian-South Pacific Bureau of Adult Education: Mumbai.

Batliwala, Srilatha. 2007. "Taking the Power out of Empowerment: An Experiential Account." *Development in Practice* 17, no. 4/5: 558.

Boserup, E. 1989. *Women's Role in Economic Development*. Trowbridge, United Kingdom: Cromwell Press.

eu/projects/dawric-direct-action-for-women-reform-inclusion-and-confidence/success-stories/success-story-2/. Accessed on: 24 October 2019.

European Union Lebanon. 2018. "More power to women, more women in power." <https://www.socialjusticelebanon.eu/projects/gender-equity-and-empowerment-of-women-in-lebanon/success-stories/more-power-to-women-more-women-in-power/>. Accessed on: 3 December 2019.

European Union in Lebanon. 2018. "DAWRIC Direct Action for Women: Reform, Inclusion and Confidence." Factsheet. <https://pbs.twimg.com/media/DgAtYVLUAAADKpg?format=jpg&name=large>. Accessed on: 24 October 2019.

Federal Ministry for Economic Cooperation and Development. "Implementation Report on the Road Map 2016: Development Policy Action Plan on Gender Equality 2016-2020." <http://docplayer.net/162420767-Implementation-report-on-the-road-map-2016.html>. Accessed on: 30 November 2019.

Geha, Carmen. 2019. "The Myth of Women's Political Empowerment within Lebanon's Sectarian Power-Sharing System." *Journal of Women, Politics & Policy* 40, no. 4: 1-25.

GIZ website. Accessed on: 25 October 2019.

GIZ. "Support Services to the Regional Programme "Strengthening Women in Decision Making in the Middle East." Accessed on: 30 November 2019.

GIZ. "GIZ: Mentoring for Female Council Members: A Tool for Success. 2019." YouTube. 15 May 2019. Accessed on: 28 November 2019.

GIZ. "Gender Audits: An Innovative tool for Good Governance." https://genderweek.staging.konnektiv.de/?wpfb_dl=1095. Accessed on: 22 October 2019.

Cornwall, Andrea. 2016. "Women's Empowerment: What Works?" *Journal of International Development* 28: 342-359.

The Daily Star. 2013. "'No more excuses' for media on female experts and leaders." 2 May 2013. <https://www.dailystar.com.lb/News/Local-News/2013/Feb-27/208063-no-more-excuses-for-media-on-female-experts-and-leaders.ashx> Accessed on: 24 October 2019.

The Daily Star. 2014. "Project prepares 70 women for 2016 municipal elections." 30 September 2014. <http://www.rightsobserver.org/blog/project-prepares-70-women-for-2016-municipal-elections>. Accessed on: 26 October 2019

The Daily Star. 2016. "LWC and Women in Parliament demand 30% representation of women in new cabinet." 5 December 2016. <https://www.weeportal-lb.org/news/lwc-and-women-parliament-demand-30-representation-women-new-cabinet>. Accessed on: 1 December 2019.

Euro-Mediterranean Women's Foundation. 2017. "Women in Front is leading an advocacy campaign to promote Lebanese women's access to Parliament." 2 February 2017. <https://www.euromedwomen.foundation/pg/en/news/view/6581/women-in-front-is-leading-advocacy-campaign-to-promote-lebanese-womens-access-to-parliament>. Accessed on: 1 December 2019.

European Union Lebanon. 2018. "DAWRIC action plan aims to increase women's political and economic participation." <https://www.socialjusticelebanon.eu/projects/dawric-direct-action-for-women-reform-inclusion-and-confidence/success-stories/success-story-1/>. Accessed on: 3 December 2019.

European Union Lebanon. 2018. "Women across Lebanon receive support to combat poverty." <https://www.socialjusticelebanon>.

- Hussein, Walid. 2017. "The Female Quota' in Lebanon: A Temporary Solution to a Chronic Political Problem." Heinrich Böll Stiftung. Beirut, Lebanon, 17 February 2017. Accessed on: 23 October 2019.
- iKNOWPOLITICS. 2018. "UN Women Press Release on the kick-off of a training program for women in Lebanon." 8 February 2018. <https://www.iknowpolitics.org/en/news/partner-news/un-women-press-release-kick-training-program-women-lebanon>. Accessed on: 25 October 2019.
- International Foundation for Electoral Systems website. Accessed on: 25 October 2019.
- Islah, Jad. 2004. "The NGO-isation of Arab Women's Movements." *Institute for Development Studies (IDS)* 35, no. 4: 34-42.
- Islah, Jad. 2007 "NGOs: Between Buzzwords and Social Movements." *Development in Practice* 17, no. 4/5: 622-629
- Jamal, Manal A. 2015. "Western Donor Assistance and Gender Empowerment in the Palestinian Territories and Beyond." *International Feminist Journal of Politics* 17, no. 2: 232-252.
- Joseph, Suad. 2010. "Gender and Citizenship in the Arab World." *Al-Raida* 129-130 (Spring/Summer): 8-18.
- Kabeer, Naila. 1994. *Reversed Realities: Gender Hierarchies in Development Thought*. London: Verso.
- Kabeer, Naila. 2005. "Gender Equality and Women's Empowerment: A Critical Analysis of the Third Millennium Development Goal." *Gender and Development* 13, no. 1, Millennium Development Goals: 13.
- Kardam, N. and Acuner, S. 2003. "National women's machineries: structures and spaces." In Rai, S.M. (ed.) *Mainstreaming gender, democratizing the state? Institutional mechanisms for the*
- Goetz, A.M. (2003). "Women's Political Effectiveness – A Conceptual Framework." In *No Shortcuts to Power: African Women in Politics and Policy Making*, edited by Anne Marie Goetz and Shireen Hassim. London: Zed Books.
- Grown, Caren and Gita Sen. 1987. "Alternative Visions, Strategies, and Methods." In *Development, Crises, and Alternative Visions: Third World Women's Perspectives*, 79-80, 89. New York: Monthly Review Press.
- Hartwick, Elaine and Richard Peet. 2015. *Theories of Development, Third Edition: Contentions, Arguments, Alternatives. "Feminist Theories of Development."* New York: The Guilford Press. Pp. 269-306.
- Henderson Tanya, Camille Nelson and Zeina Chemali. 2015. "Increasing Women's Political Participation in Lebanon: Reflections on Hurdles, Opportunities, and Hope." *Journal of Politics and Law* 8, no. 4: 4; Lebanon Support, 2018a. *Women's Political Participation: Exclusion and Reproduction of Social Roles Case Studies from Lebanon*. Beirut: Gender Equity Network. November, 2018. <https://civilsociety-centre.org/sites/default/files/resources/lw-womenleadership-casestudy-en.pdf>. Accessed on: 24 October 2019.
- Hivos. 2016. "Women Empowered for Leadership Annual Report 2016." <https://womeninleadership.hivos.org/assets/2018/12/WE4L-2016-Annual-Report.pdf>. Accessed on: 28 November 2019.
- Hivos. 2018. "Women Empowered for Leadership." <https://www.hivos.org/program/women-empowered-for-leadership-we4l/>. Accessed on: 28 November 2019.
- Hivos. 2019. "Women Empowered for Leadership Annual Report 2018." <https://womeninleadership.hivos.org/assets/2019/08/WE4L-ANNUAL-REPORT-2018.pdf>. Accessed on: 3 December 2019.

- Mies, M. (2014). *Patriarch and Accumulation on a World Scale: Women in the International Division of Labour*. London: Zed Books Ltd.
- Mitri, Dalya. 2015. "From Public Space to Office Space: The Professionalisation/ NGO-isation of the feminist movement associations in Lebanon and its impact on mobilisation and achieving social change." Lebanon Support.
- Mohanty, C. 2003. *Feminism without Borders: Decolonizing Theory, Practicing Solidarity*. Durham, N.C.: Duke University Press.
- Moser, Caroline O.N. 1993. *Gender Planning and Development: Theory, Practice, and Training*. London: Routledge.
- Moser, Caroline and Annalise Moser. 2005. "Gender Mainstreaming since Beijing: A Review of Success and Limitations in International Institutions." *Gender and Development* 13, no. 2 Mainstreaming: A Critical Review: 11-22.
- MTVlive. 2014. "Baynetna – Nadia Khawand 18/08/2014." <https://www.youtube.com/watch?v=sM7JkrxRsMY&feature=youtu.be>. Accessed on: 26 October 2019.
- Nagar, Richa and Raju, Saraswati. 2003. "Women, NGOs, and the Paradoxes of Empowerment and Disempowerment." *Antipode* 35, no. 1: 1-13.
- National Commission for Lebanese Women. 2016. "Movie Lebanon women in municipalities documentary by NCLW 2016 1." 9 November 2016. https://www.youtube.com/watch?v=9_ISJYi49gU. Accessed on: October 26 2019
- National Democratic Institute. 1 July 2014. "Madam Parliamentarian Documentary Explores Political Presence of Women in Lebanon." Accessed on: 25 October 2019.
- advancement of women. Manchester and New York: Manchester University Press. Pp.96-113.
- Khatib, Lina. 2019. "Lebanon is experiencing a social revolution." *Al-Jazeera*, 20 October 2019. <https://www.aljazeera.com/indepth/opinion/lebanon-experiencing-social-revolution-191020065959490.html>. Accessed on: 22 October 2019
- Krook, Mona Lee, Darcy Ashman, Layla Moughari and Milad Pournik. 2014. "Women's leadership as a route to greater empowerment. Desktop study." Management Systems International for the United States Agency for International Development.
- LBC America. 2016. "Women in Parliament' coalition calls for 30% quota for women in new cabinet." 4 December 2016. <https://www.lbcgroup.tv/news/d/lebanon-news/292706/women-in-parliament-coalition-calls-for-30-quota-f/en>. Accessed on: 1 December 2019.
- Lebanese Organisation for Studies and Trainings (LOST). 2015. "Women Participating in Political Processes at LOST." 9 November 2015. <http://lost-lb.blogspot.com/2015/11/women-participating-in-political.html>. Accessed on: 24 October 2019.
- Lebanon Support, 2018a. *Women's Political Participation: Exclusion and Reproduction of Social Roles Case Studies from Lebanon*. Beirut: Gender Equity Network. November, 2018. <https://civilsociety-centre.org/sites/default/files/resources/ls-womenleadership-casestudy-en.pdf>. Accessed on: 24 October 2019.
- Lebanon Support. 2018b. *Breaking the Political Glass Ceiling: Enhancing Women's Political Participation in Lebanon*. Beirut: Gender Equity Network. November, 2018. https://civilsociety-centre.org/sites/default/files/resources/ls_breakingpoliticalglassceiling_en_0.pdf. Joseph, Suad. 2010. Accessed on: 24 October 2019.

- Stromquist, N. (2002). "Education as a Means for Empowering Women." In J. Parapart, S. Rai, and K. Staudt (eds.), *Rethinking Empowerment: Gender and Development in a Global/Local World*. London: Routledge.
- Tadros, Mariz. 2010. "Between the Elusive and the Illusionary: Donors' Empowerment Agendas in the Middle East in Perspective." *Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East* 30, no. 2: 24-237.
- Tadros, Mariz. 2011. "Women Engaging Politically: Beyond Magic Bullets and Motorways." Pathways Policy Paper. Brighton: Pathways of Empowerment RPC.
- Tadros, Mariz. 2014. *Women in Politics: Gender, Power and Development*. London: Zed Books, p. 3
- Tavana, Daniel L. and Christiana Parreira. 2019. "Lebanon's 2018 Election: New Measures and the Resilience of the Status Quo." *Lebanon Support*, June 2019. <https://civilsociety-centre.org/resource/lebanon%E2%80%99s-2018-election-new-measures-and-resilience-status-quo>. Accessed on: 23 October 2019
- UNDP Lebanon. 2017. "Quota Controversies." 7 March 2017. YouTube. Available here: https://www.youtube.com/watch?v=9v1o4_IQ_nY. Accessed on: 29 November 2019.
- UNDP Lebanon. 2018. "Parliamentary Elections: Official Ballot Papers." 22 February 2018. <https://www.youtube.com/watch?v=nYJ82VmbU48>. Accessed on: 24 October 2019.
- UNDP Lebanese Elections Assistance Project (LEAP). 2016. "Events: "Gender and Elections" Training." 12 December 2016. <https://lebanon-elections.org/event/gender-and-elections-training/>. Accessed on: 3 December 2019.
- UNDP Lebanese Elections Assistance Project (LEAP). "Annual Report 2018: Lebanese Elections Assistance Project." Accessed on: 2 December 2019.
- Nazneen, Sohela and Sultan, Maheen. 2009. "Struggling for Survival and Autonomy: Impact of NGO-isation on women's organisations in Bangladesh." *Development* 52, no. 2: 193-199.
- Nazneen, Sohela, Akosua Darkwah and Maheen Sultan. 2014. "Researching Women's Empowerment: Reflections on Methodology by Southern Feminists." *Women Studies International Forum* 45: 55-62.
- NCLW UNFPA Action Plan Report 2016.
- Parapart, Jane. 2002. "Gender and Empowerment: New Thoughts, New Approaches." In *The Companion to Development Studies*, edited by Desai, Vandana and Rob and Potter, 41. London: Routledge.
- Parapart, J., Rai, S., and Staudt, K. 2002. *Rethinking Empowerment: Gender and Development in a Global/Local World*. London: Routledge.
- Rowlands, Jo. 1996. *Questioning Empowerment: Working with Women in Honduras*, 27. Oxford: Oxfam Publishing.
- Salameh, Riwa. 2014. "Gender politics in Lebanon and the limits of legal reformism (En-Ar)." Civil Society Knowledge Centre, Lebanon Support, 1 September 2014. DOI: 10.28943/CSR.001.007
- Sardenberg, Cecília M.B. 2008. "Liberal vs. Liberating Empowerment: A Latin American Feminist Perspective on Conceptualising Women's Empowerment." *Institute for Development Studies (IDS) Bulletin* 39, no. 6: 18.
- Search for Common Ground. 2018. "Gender Sensitive Public Communications Project: Final Project Evaluation." Accessed on: 25 October 2019.
- Sen, Gita. 1997. "Empowerment as an Approach to Poverty." Working Paper Series 97.07, background paper for the UNDP Human Development Report. New York: UNDP.

stories/2018/5/news-record-number-of-women-on-the-ballot-in-lebanon. Accessed on: 19 October 2019

USAID. 2014. "Women's Leadership as a Route to Greater Empowerment: Desktop Study." 30 October 2014. <https://www.slideshare.net/MiladPournik/womens-leadership-as-a-route-to-greater-empowerment-desktop-study>. Accessed on: 29 November 2019.

USAID. 2016. "Women in Power Project Summary Report." 12 April 2016. Published by Management Systems International (MSI): A Tetra Tech Company. https://www.usaid.gov/sites/default/files/USAID-WiP-summary-report_FINAL.pdf. Accessed on: 22 October 2019.

WE4L (Women Empowered for Leadership). 2017. Annual Narrative Progress Report 2017. <https://womeninleadership.hivos.org/assets/2018/12/WE4L-2017-Annual-Report.pdf>. Accessed on: 29 November 2019.

WE4L (Women Empowered for Leadership). 2018. "Lebanese Women in Leadership Positions: A Survey on National Perceptions." December 2018. <https://www.beyondrd.com/assets/publications/Lebanese%20Women%20In%20Leadership%20Positions%20-%20BRD.pdf>. Accessed on: 22 October 2019.

Women in Front website. Accessed on: 24 October 2019.

Women in Front. Women Decision Makers webpage. Accessed online: 2 December 2019.

World Economic Forum. Global Gender Gap Index 2018.

https://lebanon-elections.org/wp-content/uploads/2019/02/2018-LEAP-Annual-Report-_FINAL.pdf. Accessed on: November 28 2019.

UNDP Lebanese Elections Assistance Project (LEAP). "Events: Info Sessions Targeting Women Candidates & Voters."

UNDP Lebanon. 2017. "365 Days of a Gender Journey: Stories from UNDP Lebanon." Accessed on: 24 October 2019.

UNDP Lebanon. 2018. "Half of Society, Half of Parliament." 30 January 2018. https://www.youtube.com/watch?v=5HfulR_lhXs, Accessed on: 22 October 2019.

UNDP Lebanese Elections Assistance Project (LEAP). 2017. "Annual Report 2017: Lebanese Elections Assistance Project." Accessed on: 2 December 2019. <https://lebanon-elections.org/wp-content/uploads/2018/01/2017-LEAP-Annual-Report-1.pdf>. Accessed on: 22 October 2019.

UNDP, UNFPA, and UN Women. 2018. "Gender-related Laws, Policies and Practices in Lebanon." https://civilsociety-centre.org/sites/default/files/resources/gender_justice_in_lebanon_final_report_eng.pdf. Accessed on: 22 October 2019.

UNDP Newsletter. January 2016. Accessed on: 25 October 2019.

United Nations Office of the Special Adviser on Gender Issues and Advancement of Women. 2002. "Gender Mainstreaming: An Overview," 6.

UN Women. 2018. "Record number of women on the ballot in Lebanon's first parliamentary elections since 2009." 23 May 2018. <https://www.unwomen.org/en/news/>

© دعم لبنان. بيروت، كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠.

يُنشر هذا التقرير بالشراكة مع هيفوس ضمن مشروع تمكين المرأة من أجل القيادة (WE4L)، بتمويل من صندوق تمويل القيادة والفرص للنساء (FLOW) التابع لوزارة الخارجية الهولندية.

إنّ الآراء الواردة في هذا المنشور تُعبّر عن وجهة نظر صاحبها (أصحابها)، ولا تعكس بالضرورة آراء مركز دعم لبنان أو شركائه.

يُمنع نشر أيّ جزء من هذا المنشور أو توزيعه أو نقله بأيّ شكل من الأشكال، بما في ذلك بالتصوير أو التسجيل، أو بأيّ طريقة إلكترونية أو ميكانيكية، من دون إذن خطّي مسبق من الناشر. باستثناء الاقتباسات القصيرة والإحالات المرجعية في المراجعات النقدية والمقالات، والاستخدامات الأخرى غير التجارية التي يسمح بها قانون حقوق النشر.

